الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحيى فارس – المدية–

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل

واقع المؤسسات الصغيرة في الجزائر

دراسة بولاية المدية

مذكرة لنيل شهادة ماستر نظام ل.م.د

علم الاجتماع تنظيم وعمل

من اعداد الطالب:

ريغي نئيل

تحت اشراف الدكتور:

محمد بوجطو

السنة الجامعية: 2021 -2022


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

ربي اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي بها باتمام هذا البحث وعلى مامننت به علي من توفيق وسداد.

نحمد الله الذي كل صعب بمعونته يهون،وكل ضائع بتوفيقه وهدايته يتحقق أحمده سبحانه وتعالى على نعمه الوافرة،فهو أهل للحمد والشكر،جل في علاه وسما بقدرته على ما يسر لي في هذا العمل المتواضع

يسعدني ان اتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان لمن قدم لي العون والمساعدة في انجاز هذا العمل المتواضع واخص بالذكر

استاذي المشرف "بوجطو محمد"الذي لم يبخل علي طيلة دراستي لديه بالجامعة في تقديم النصائح والمقيم لكل المعلومات والمتتبع لكل الخطوات والمصحح لكل العثرات.

كما له مني اسمى التحيات والذي رحب بي في كل الاوقات وأمدني بوافر النصائح و الارشادات في سبيل التعلم ،اشكرك استاذي على كل المجهودات المبتذلة من طرفك

ولا انسى كل الأساتذة وعمال كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة المدية.

وفي الأخير أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من امدنا بالمساعدة من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

شكرا للجميع وجزاكم الله كل خير

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي الى نور حياتي ووجداني ،الى من أدركت الغاية بفضلها ،الى من منحتني كل شيئ الي من ارضعتنني الحب والحنان،والتي بذلت كل جهدها حتى أصل الى ما وصلت اليه،الى منبع الحنان أمي الغالية والحنونة حفظها الله سبحانه وتعالى وأ"طال الله في عمرها

كما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم

{الجنة تحت أقدام الأمهات}

وان شاء الله يعطيني القوة والارادة كي احقق لها امنياتها.

الى من علمني مكارم الأخلاق والمبادئ الفاضلة وحسن المعاملة ومهد لي سبيل الحياة ، الى من بذل الغالي والنفيس لأتم مشواري التعليمي ، الى من علمي ان الصبر والاجتهاد سبيل النجاج الى ابي العزيز رحمة الله عليه .

الى من احترمهم واحبهم والى من تمنو لي الخير الى من قاسموني الأمومة و الأبوة الى اشقائي وشقيقاتي

الى من أعتز بهم و لا عز لي دونهم أخي رضا وأخي علي الى زميلتي وصديقتي التي امدت لي يد العون والمساعدة،والى جميع اصدقائي ،الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي،

الفهرس

الفهرس

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
الاهداء	
المقدمة العامة	أأأ
الجانب النظري	
الفصل الأول: الاطار المنهجي	
الاشكالية	2
الفرضيات	4
أهداف الدراسة	4
أهمية الدراسة	4
مفاهيم الدراسة	5
الدراسات السابقة	7
الفصل الثاني: المؤسسات الصغيرة،المفهوم و التطور	
تمهيد الفصل	11
مفهوم المؤسسات الصغيرة	12
تعريف المؤسسات الصغيرة	16
اشكالية التعريف بالمؤسسات الصغيرة	16
معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة	18
تعاريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة	22
خصائص المؤسسات الصغيرة	26
أهداف المؤسسات الصغيرة	32
أهمية المؤسسات الصغيرة	35
خلاصة الفصل	39

الفصل الثالث: الاستراتيجيات الوطنية	
تمهيد الفصل	41
نبذة تاريخية عن تطور المؤسسات الصغيرة في الجزائر	42
واقع المؤسسات الصغيرة في الجزائر	42
الاستراتيجية المعتمدة من طرف الجزائر لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة	49
الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة في الجزائر	50
الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة على الصعيد الاقتصادي	50
الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة على الصعيد الاجتماعي	54
خلاصة الفصل	59
الجانب الميداني	
الفصل الرابع: منهجية الدراسة	
تمهيد الفصل	62
المنهج المستخدم	63
حدود الدراسة	63
مجتمع البحث والعينة	64
وحدات العينة للمؤسسات الصغيرة	65
أدوات جمع المعطيات	66
أدوات التحليل الاحصائي	67
الفصل الخامس:عرض وتحليل معطيات الدراسة الميدانية	
توزيع المؤسسات الصغيرة حسب قطاع نشاطها	69
المحور الأول : البيانات الشخصية	70
المحور الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة بولاية المدية	75
تحليل نتائج عينة الدراسة	77

النتائج العامة	85
خلاصة	86
الخاتمة	89
قائمة المراجع	91
الملاحق	

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	الجداول	الصفحة
1	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة حسب طبيعة نشاطها	23
2	تعريف اتحاد بلدان آسيا للمؤسسات الصغيرة حسب مؤشر عمالتها	24
3	أهـــم خصائـــص المؤسسات الصغيرة	31
4	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة في الجزائر بين الفترة من 2005 -2013	47
5	عدد المؤسسات الصغيرة بولاية المدية خلال الفترة 2013 - 2016	65
6	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعها	69
7	الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة	70
8	استجابات عينة الدراسة اتجاه العبارات التي تصف واقع المؤسسات في ولاية المدية للمحور الثاني	75
9	جدول يوضح اجابات المؤسسات الصغيرة حول التكوين	77
10	يوضح اجابات المؤسسات لصغيرة حول نوع نشاطها	55
11	يوضح اجابات المؤسسات لصغيرة حول دافع اختيارالنشاط	78
12	يوضح اجابات المؤسسات لصغيرة حول تحقيق أهداف المؤسسة	78
13	يوضح اجابات المؤسسات لصغيرة حول تقييم نشاط المؤسسة	79
14	يوضح اجابات المؤسسات لصغيرة حول اهداف المؤسسة	79
15	يوضح اجابات المؤسسات لصغيرة حول صعوبات انشاء المؤسسة	80
16	يوضح اجابات المؤسسات لصغيرة حول عراقيل نشاط المؤسسة	81

17	يوضح اجابات المؤسسات لصغيرة حول عراقيل المؤسسة	81
18	يوضح اجابات المؤسسات لصغيرة حول تقييم الانتاج	82
19	يوضح اجابات المؤسسات لصغيرة حول فرص تغيير النشاط	82
20	يوضح اجابات المؤسسات لصغيرة حول واقع المؤسسة بعد 05 سنوات	83
21	يوضح اجابات المؤسسات لصغيرة حول استمرار نشاط المؤسسة	83
22	يوضح اجابات المؤسسات لصغيرة حول زبائن المؤسسة	84
23	يوضح اجابات المؤسسات لصغيرة حول اتفاقيات تسويق منتجاتها	84

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
1	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	71
2	توزيع افراد العينة حسب متغير السن	72
3	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي	73
4	توزيع افراد العينة حسب المنصب	74

المقدمة العامة

تلعب المؤسسات الصغيرة دورا محوريا في عملية التنمية من خلال مساهماتها في دفع عجلة النمو وزيادة الناتج المحلي ،والمساهمة الفعالة في التصدير وزيادة قدرة الابتكار ،واستقطاب اليد العاملة فهي تعد من بين المصادر الرئيسية للتطور التكنولوجي ونقل المعرفة لذا ازداد اهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ،مما ادى الى انتشارها وزيادة عددها ،فقد اصبحت المؤسسات الصغيرة تعد واحدة من أهم وأقوى عناصر التنمية الاقتصادية بل ارتقت لتصبح من بين اهم العناصر الاستراتيجية في عملية ازدهار الدول والأمثلة عديدة ومتعددة ،فإيطاليا مثلا كانت لها تجربة ناجحة مع هذه المؤسسات حيث استطاعت من خلالها تحقيق أكبر معدلات النمو الدولية .

فالجزائر مثلا على غرار اقرانها من الدول النامية قامت بتوجيه مزيد من الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة في السنوات القليلة الماضية وهذا من خلال وضع جملة من السياسات والإجراءات التشجيعية ،فكل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر اليوم تبين وتؤكد على ان الاقتصاد الجزائري في المرحلة الراهنة يحتاج اتباع استراتجيات واضحة وسياسات سليمة للاندماج على أوسع نطاق ،فالمؤسسات الصغيرة لم تعد مجرد فكرة وإنما هي أكثر من واقع.

وفي هذا الاطار تحاول الجزائر اكتساب نوع من المرونة اللازمة على الأداة الانتاجية الوطنية لترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والتسليم بان هذه المؤسسات لها مكانتها الشرعية

وهذا من خلال التعبئة الحقيقية للاستثمار والذي تشكل المؤسسات الصغيرة أهم أشكاله بهدف تمكين الاقتصاد الوطني ومواجهة العولمة .

من أجل الوصول الى تحقيق هذا البحث في اطار منهجي وعلمي قمت بتقسيمه الى خمس فصول بحيث:

- سنتطرق في الفصل الأول الى طرح الاشكالية و الفرضيات وأهداف الدراسة ،الى جانب أهمية الدراسة م المفاهيم المتعلقة بها ،بالاضافة الى الدراسات السابقة.
- سنتطرق في الفصل الثاني الى التعريف بالمؤسسات الصغيرة ،وأهم خصائصها كما سنبين الاشكالية في التعريف بالمؤسسات الصغيرة و سنتطرق الى معايير تحديد تعريف لها الى جانب تعريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة ،دون ان ننسى تبيان اهداف المؤسسات الصغيرة وأهميتها.
- اما في الفصل الثالث فتطرقنا الى أخذ نبذة تاريخية عن تطور المؤسسات الصغيرة في الجزائر ونشأتها ،بالإضافة الى واقع المؤسسات الصغيرة في الجزائر عن طريق مراحل تطورها ، و الاستراتجية المعتمدة من طرف الدولة لترقية هذا القطاع ،دون ان ننسى الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

- وفي الفصل الرابع تطرقنا الى المنهج المستخدم و حدود الدراسة ،بالإضافة الى مجتمع البحث والعينة ،دون ان ننسى ادوات جمع المعطيات وأدوات التحليل.
- اما في الفصل الخامس والأخير فتطرقت الى عرض وتحليل معطيات الدراسة الميدانية عن طريق ثلاث محاور.

الجانب النظري

الفصل الأول

الاطار المنهجي

1.طرح الإشكالية:

تعد المؤسسات الصغيرة من الظواهر ذات الأهمية في واقع المجتمع الجزائري ،حيث ظهرت هذه المؤسسات في الفترة الاستعمارية ،وكانت تلعب دورا فرعيا ملحقا للشركات الكبرى الفرنسية آنذاك ،حيث أصبحت هذه المؤسسات تعمل لأجل تطوير الصناعات المحلية للمستعمر ،وذلك من خلال الأرباح التي تحققها بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة ،بالإضافة الى ابقاء تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي ،وبعد الاستقلال أصبحت هذه المؤسسات جزائرية.

وفي إطار التطور المستمر للاقتصاد الجزائري انطلاقا من الاتجاه الاشتراكي الذي اعتمدته الجزائر غداة الاستقلال حتى تحريره من خلال دستور 1988،تم السماح لفتح المؤسسات الخاصة ،وتدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة من خلال المشاريع المستمرة حتى غاية التعديلات الأخيرة في قانون دعم وتشغيل الشباب.

وبالرغم من الدعم المستمر الذي وفرته الدولة للمؤسسات الصغيرة ،إلا أنها مازالت تواجه صعوبات في نشاطها ،وهذا وفقا للدراسات التي تناولت هذا الموضوع ،خاصة على مستوى التنمية الاقتصادية ،حيث أشارت ـ دراسة بختة حداد بعنوان "ديناميكية انشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي " أطروحة دكتوراه في جامعة الجزائر 2009 غير منشورة ،عالجت فيها الباحثة اشكالية متعلقة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والتي لها تأثير والذي يتجسد في

أنشاء المؤسسة وبصفة خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي اعتمد عليها واضعي الإستراتجيات في الجزائر لتغيير المجال الاقتصادي الوطني ،من أجل مسايرة التطورات الاقتصادية في عصر العولمة .

كما وضحت دراسة عثمان لخلف بعنوان "دور ومكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر 1995 ،رسالة ماجستير في جامعة الجزائر غير منشورة، هدفت الى الوقوف على مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبيان دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ،المعيقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة.....

وبالرغم من وجود دراسات عديدة حول الموضوع، إلا أنها في الأغلب لا تنتمي لعلم الاجتماع ، لذلك من المهم أن نتناول الموضوع في إطار رؤية سوسيولوجية تصف واقع عمل هذه المؤسسات والصعوبات التي تواجهها في الميدان.

ولضبط الإشكالية نطرح السؤال التالي:

ما هو واقع المؤسسات الصغيرة في ولاية المدية ؟

2- الفرضيات:

وفقا لما هو متبع في الدراسات الوصفية ،وبالنظر لفقرنا لدراسات سابقة في تخصص علم الاجتماع يمكن الاعتماد عليها لبناء فرضية ،فضلنا أن تكون الدراسة وصفية ،هدفها وصف واقع المؤسسات الصغيرة بولاية المدية دون الحاجة إلى الفرضية. تأتي هذه الإشارة ،لتوضيح أننا لم ننسى وضع الفرضية ،بل تم الاستغناء عنها عن قصد.

3.أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث الى تحقيق جملة من الأهداف العامة التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- محاولة التعرف على كل جوانب المؤسسات الصغيرة وواقعها في ولاية المدية؟
- ابراز الاستراتجيات المتبعة من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة
- التعرف على مكانة المؤسسات الصغيرة
- تنمية وزرع فكرة انشاء مؤسسات صغيرة لدى الشباب الطموح

4.أهمية البحث:

ترجع أهمية بحثنا في :

- ان المؤسسات الصغيرة من بين أهم المواضيع المطروحة في عصرنا الحالي والتي تحظى باهتمام كبير من طرف الباحثين في مختلف الدول

المتقدمة والنامية حيث ان لها اثر و مكانة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

- الاهتمام المتزايد للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات الصغيرة في دول العالم بشكل عام.

5.مفاهيم الدراسة:

- المؤسسة : هي مجموعة من عناصر الانتاج البشرية والمادية والمالية التي تستخدم وتسير وتنظم ،بهدف انتاج السلع وتقديم خدمات وهذا بغرض تحقيق نتيجة ملائمة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي ،لا سيما التنمية المحلية ،وهي وحدة أساسية في المجتمع.
- المؤسسات الصغيرة : هي تلك المنشآت أو المشروعات أو الصناعات أو الوحدات التي تنشط عبر مختلف الوطن ،من خلال القيام بعملية الانتاج أو تقديم خدمات للساكنة المحلية او المؤسسات الكبرى ،ويشرف على ادارتها مدراء أو رؤساء أو مسيرين ،وتشغل عدد من العمال يتراوح مابين 10 و 50 عاملا ،وهي مؤسسات لا تتطلب رأسمال كبير لإنشائها و تعتمد على توظيف الموارد الانتاجية المحلية.
- التنمية : ظهر مفهوم التنمية في الوسط الغربي صحبته عدة أحداث ،بدءا بالثورة الصناعية خلال القرن الثامن عشر وما نتج عنها من تحولات كبيرة

على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ،حيث عرف هذا المفهوم خلال فترة الستينات استقرار في المعنى والأهداف ،وتم ادخال بعض التجديدات والتغيرات الاسمية على المفهوم ، حيث اصبحت تنعت التنمية بأسماء كالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية الثقافية ،والتنمية هي عملية احداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين بهدف اكساب ذللك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر ،بمعدل يضمن التحسين المتزايد في نوعية الحياة لكل الأفراد ،بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية التي تكفل زيادة اشباع درجات الحاجات ،عن طرق استغلال الموارد المتاحة.

- الاستراتيجية : هي قيام المؤسسة بوضع أهداف طويلة اللآجال متناسقة ومنسجمة فيما بينها ،مع تحديد الأولويات ،ثم تحديد الطرق التي تسمح ببلوغ تلك الأهداف ، والتي تتمثل في مجموعة من الاجراءات المتخذة على مستوى الجهات المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية ،اي الوحدات الانتاجية.

6.الدراسات السابقة:

تناول العديد من الباحثين دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الاقتصادي حيث لم أجد أي دراسة سوسيولوجية تتحدث في هذا القطاع المؤسساتي ومن بين الدراسات:

- دراسة لخلف عثمان "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها" دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر ،2004 ،غير منشورة : تمحورت الدراسة في محاولة التعرف على "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر" من خلال مسح لمختلف التعريفات المعطاة لهذا القطاع اعتمادا على ما قدمته بعض المنظمات الدولية وتجارب بعض الدول في هذا المجال ومحاولة الوقوف على أهم الخصائص التي تجعل هذه المؤسسات قطاعا قائما بذاته ومحاولة دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على الدور الذي يمكن ان تلعبه المؤسسات الصغيرة خصوصا بالنسبة للجزائر من خلال التحول الذي عرفه اقتصادها بانتقاله من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق وكيف يمكن لهذه المؤسسات ان تصبح ذو أهمية في تحقيق البرامج التنموية المسطرة كما هدفت الدراسة الى الاجابة على السؤال الجوهري المتمثل في مدى تأثير الإجراءات وأساليب تنشيط المؤسسات الصغيرة وتقسيمها الى معايير كمية ومعايير وظيفية ،وأيضا أشكال المؤسسات الصغيرة،كما توصل الباحث الى جملة من النتائج نذكر منها :

- بالرغم من تأكيد مختلف الجهات المهتمة بالمؤسسات الصغيرة بأن هذا القطاع متواجد وله دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،إلا أن وجود تعريف موحد ودقيق وشامل يعتبر من الصعب بلوغه.

- يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين في محاولة تحديد المؤسسات الصغيرة ،حيث يسعى الاتجاه الأول الى تحديد هذا المفهوم من خلال التمييز بين المؤسسات كقطاع قائم بحد ذاته عن المؤسسات الكبيرة استنادا على الاختلافات القائمة بينها،بينما يحاول الاتجاه الثاني تحديد المفهوم من خلال تحليل مكونات النشاط الاقتصادي.

- بالرغم من تعدد المعايير الكمية ،يمكن القول بأن عدد العمال يعتبر أكثرهم قبولا على المستوى الدولي وبصفة عامة يتوقف المعيار المرجح على طبيعة القطاع الذي تنتمي اليه المؤسسات الصغيرة ،وتوفير الخدمات الداعمة ،حيث يفضل الاعتماد على المعايير المزدوجة والمركبة اذ توفرت البيانات و المعلومات التي تمكن من استخدامها وكما يتوافق مع خصائص القطاع ونشاط المؤسسة التابعة له.

تتفق هذه الدراسة مع دراستنا من حيث أن الجزائر طبقت أساليب تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة وبيان دورها التنموي.

- حكيم شبوطي "دور المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية " دراسة ـ حالة الجزائر ـ أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2009 ،غير منشورة : تمحورت الدراسة في ابراز "أهمية المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الشاملة "

والمساهمة في القضاء على البطالة والتعرف على المؤسسات الصغيرة والصناعات التي تقوم بها الى جانب اظهار هذا القطاع في العديد من الدول والاستفادة منه بشتى الطرق مما يتلاءم مع ظروف في الجزائر والبحث عن الأساليب اللازمة لتنميته وقد استفدت من هذه الدراسة خاصة في الجانب النظري من خلال بيان دور المؤسسات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر كما توصل الباحث الى مجموعة من النتائج التي يمكن ادراجها في النقاط التالية :

- قصور في انشاء المؤسسات الصغيرة وهذا راجع الى مشاكل تمويلها
- عدم توفر المقومات الكافية للبنية الأساسية اللازمة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة في مختلف المجالات خاصة الانتاج والتسويق
- عدم توفر المساعدات الفنية لهذا القطاع ،خاصة في المجالات التي تكسب المهارات ومقومات العمل سواء لأصحاب هذه المؤسسات او العاملين فيها يضاف الى ذلك عدم تأهيل هذه المؤسسات لإنتاج مخرجات مطابقة للمواصفات العالمية ، خاصة وان الجزائر في طريقها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية الأمر الذي يحتم على هذه المؤسسات الدخول في منافسة حادة مع المنتجات العالمية.

الفصل الثاني

المؤسسات الصغيرة المفهوم و التطور

تمهيد:

انتشر مصطلح المؤسسات الصغيرة انتشارا واسعا في مختلف الدول العالم ليعبر على نوع معين من المؤسسات إلا ان هذا المصطلح مازال لا يعبر عن حقيقة وضعية هذه المؤسسات فالغموض وعدم الرؤية لا يزالان قائمين في تحديد معنى المؤسسات الصغيرة .

فالمؤسسات الصغيرة هي عبارة عن عدد هائل من المؤسسات مختلفة الأحجام والأشكال وتختلف كذلك في طرق تسييرها. وذلك ما يجعل اعطاء مفهوم للمؤسسات الصغيرة ووضع الحدود الفاصلة بينها وبين باقي المؤسسات الأخرى وذلك لعدم وجود اتفاق مسبق حول تعريف موحد يحظى بقبول الباحثين والمهتمين بشؤون تنميتها وترقيتها

وسنحاول في هذا الفصل تقديم عرض للجهود الموجهة لإيجاد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة،حيث سنتطرق الى الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة ،بالإضافة الى نشأتها وخصائصها وأهدافها وأهميتها و عوامل نجاحها.

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة :

من أجل تحديد معرفة جيده للمؤسسات الصغيرة ارتأيت ان اتطرق الى مجموعة من مفاهيمها الخاصة عن طريق بعض من المدارس حيث تتفق هذه المدارس في ان عملية خلق المؤسسة في شكلها الأول كان مع ظهور نشاط المقاول حيث ترجع عملية الإنشاء للمؤسسة من طرف المقاول.

- **المؤسسة حسب المدرسة الكلاسيكية:**

قدم اصحاب المدرسة الكلاسيكية على أن المؤسسة هي المكان الذي تجتمع فيه عناصر الإنتاج وان الهدف الرئيسي للمؤسسة هو تعظيم الربح ويعتبرون ان صاحب المؤسسة او المدير هو الوحيد المخول له باتخاذ القرار،حيث يعتبر فريدريك ونسلو تايلور أن المؤسسة هيئة مرتكزة على عدة اشكال ،مؤلفة من نظم عملية مهيكلة حول مراكز القرار،حيث يأخذ كل نظام صورة نظام للتحكم ،والذي يرتكز على المراقبة ،التنظيم والضبط فأهتم مثلا بالكيفية التي يتم من خلالها تحقيق المر دودية للمؤسسة ،فاقترح مبادئ التسيير في العلمي في نظريته "التنظيم العلمي للعمل"ورأى انه لابد من تدريب العمال على المهام وان تكون عملية التوظيف مبنية على اسس علمية،مع إنشاء تعاون داخل المؤسسة بين الجهة المسيرة والعمال ،وأعتبر الجهة المسيرة تهتم بالتخطيط ،التنظيم والتحضير بينما العمال يطبقون أوامر الجهة المسيرة للعمل وهكذا نجد أن تايلور قد تحدث مبكرا في كل من البنية للمؤسسة واتخاذ القرار وتقسيم العمل. تعتبر أعمال فيول

ركيزة المدرسة الكلاسيكية حيث أهتم بدراسة المؤسسة فحدد لها ستة وظائف،واعتبرها أساسية ممثلة في الوظيفة التقنية(الإنتاج والتصنيع)،الوظيفة التجارية(الشراء والبيع)،الوظيفة المالية(البحث عن رؤوس الأموال وكيفية تسييرها)،وظيفة المحاسبة(تحديد السعر المرجعي و التكاليف)،الى جانب الوظيفة الإدارية(تضم عملية التنظيم،التقدير ،القيادة،التنسيق والمراقبة)وظيفة الأمن(حماية الممتلكات وضمان امن الأفراد)حيث تبين هذه الوظائف وجود مستويين في المؤسسة وهما المستوى الإنتاجي(الطاقة الحرفية)،والمستوى الإداري (الطاقة الإدارية) .[1]

وإذا نظرنا إلى هذا النموذج الكلاسيكي للمؤسسة بالمنظار الحالي ،نستطيع استنتاج أن المؤسسة لا يمكن اعتبارها مجرد تراكب أو تطابق لنظامين علوي وسفلي،كما في نظرة الكلاسيكية بل يجب اعتبار النظامين كمجموعة انظمة فرعية متفاعلة فيما بينها،و مؤثرة في بعضها إلى حد التكامل والتأثير في نتائج المؤسسة ككل.

- **المؤسسة حسب مدرسة العلاقات الإنسانية:**

بعد الحرب العالمية الثانية سادت اتجاهات وأعمال كورت ليفن حيث فتح مجالا خصبا للدراسات والبحوث التطبيقية قصد فهم دينامكية جماعات العمل[2] وأعتبر مايو ورتليزبرغ من خلال مقالاته خاصة في مقال "الورشة والإدارة"لسنة 1939 ان المؤسسة نظام اجتماعي ،وبين مايو من خلال هذه المقالات طرق تحسين الإنتاجية بواسطة

[1] حداد بخته " ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي ،أطروحة دكتوراه دولة ،جامعة الجزائر ص 61 ،2008

[2] بهدي عيسى "رسم ملامح نموذج التسيير الإستراتيجي لعينة من المؤسسات الاقتصادية وفق التنظيم الشبكي"،رسالة دكتوراه جامعة الجزائر،سنة 2004 ،ص 21

العوامل الاجتماعية والنفسية ،وعدم اعتبار العامل امتداد للآلة بل هو إنسان وألح على ضرورة إرساء سبل الحوار للمسئولين مع

العمال، وبين كذلك أن المكاسب المادية كالأجر والعلاوات، لا تكفي لتشجيع العامل لتحسين مردو ديته لكن دوره الاجتماعي ومساهمته الشخصية في المؤسسة تعين ذللك.[1]

وهكذا نلاحظ ان مايو قد تطرق إلى عناصر مكملة لعمل رواد المدرسة الكلاسيكية ،وأضاف إلى العوامل المادية المؤثرة في إنتاجية المؤسسة عوامل أخرى مرتبطة بطبيعة الإنسان وجوانبه النفسية و الاجتماعية.

- **المؤسسة حسب المدرسة الاجتماعية:**

قامت في سنة 1945 فرقة من الباحثين البريطانيين في علوم الاجتماع بتأسيس معهد تافستوك للعلوم الاجتماعية بلندن ،حيث تطرقت في دراستها إلى البنية وسير أو عمل المؤسسة من المنظور الاجتماعي التقني وقامت في سنة 1950 بدراسة عليها كل من تريست وبامفرث في منجم إنجليزي للفحم ،فتوصلت إلى أن المؤسسة هي تنظيم اجتماعي تقني[2]

وحسب نافستوك يوجد منظومتين للإنتاج وهما المنظومة التقنية والمنظومة الاجتماعية حيث تفضل المنظومة التقنية مفهومي الزمان والتكلفة فكانت غايتها تفضيل التسيير بفكرة

[1] بهدي عيسى"رسم ملامح نموذج التسيير الإستراتيجي لعينة من المؤسسات الإقتاصدية وفق التنظيم الشبكي"،رسالة دكتوراه جامعة الجزائر،2004 ،ص 40

[2] بهدي عيسى"رسم ملامح نموذج التسيير الإستراتيجي لعينة من المؤسسات الاقتصادية وفق التنظيم الشبكي"رسالة دكتوراه،جامعة الجزائر،سنة 2004 ،ص 29

المردودية باعتبار أن الإنسان جزء لا يتجزأ من الآلة ،وتعتبر المنظومة الاجتماعية أن المؤسسة تنظيم للأشخاص في مواقع عملهم.

- **المؤسسة حسب المدرسة الكلاسيكية الحديثة (1955):**

ظهرت فكرة المؤسسة لتكمل افكار وأراء المدارس السابقة وخاصة الكلاسيكية ،التي لا تختلف عنها كثيرا في المبادئ ،واستفادت كذلك من مختلف الأفكار ونتائج المدارس السابقة حيث يرى اصحاب هذه المدرسة أن المؤسسة هي عبارة عن علبة سوداء وهي وحدة تقنية تقوم بتحويل عوامل الإنتاج إلى منتجات تحت إدارة المالك او الشخص معين ،حيث كان معظم روادها عاملين كالإداريين وإطارات أ و مهندسين من بينهم "سلون ودار كر و جلينر ،حيث كانت ملاحظاتهم تنبع من الواقع لكنها مبنية على أسس نظرية ،حيث توصلوا إلى ان الفعالية والقوة الاقتصادية للمؤسسة تستوجب ضرورة اللامركزية للمؤسسة حيث اعتبروا أن لامركزية السلطة تكمن في تشجيع المبادرات قصد توزيع المسؤولية وفي مرونة التسيير حيث أن القرار المتخذ في هذا الإطار يكون قريبا من المسائل المطروحة وبالتالي تكون حلول هذه المسائل سهلة التحكم فيها وتكييفها يتم وفق المتغيرات.[1]

[1] بهدي عيسى"رسم ملامح نموذج التسيير الإستراتيجي لعينة من المؤسسات الإقتصادية وفق التنظيم الشبكي"رسالة دكتوراه،جامعة الجزائر،سنة2004،ص 33

حيث أن "أكتاف جلينر" وهو مهندس ومدير مؤسسة،وصاحب عدة أعمال حول إدارة المؤسسات ،حيث تطرق إلى تعريف المؤسسات ،وبين أن فعالية المؤسسة تكمن في هيكلها الحقيقي ،وذلك بتوسيع مجال السلطة وتفادي تعدد مستوياتها .

2. تعريف المؤسسات الصغيرة:

إشكالية التعريف بالمؤسسات الصغيرة :

يوجد هنالك اختلاف كبير وعدم الاختلاف فيما يخص تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول و المنظمات ،ويمكن إرجاع صعوبة وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات إلى ثلاث عوامل أساسية هي[1] :

- **العوامل الاقتصادية** : وتتضمن ما يلي

-**اختلاف مستويات النمو الاقتصادي**:ويتمثل في تطور غير متكافئ للدول واختلاف مستويات النمو،فالمؤسسات الصغيرة في الولايات الم .أ،ألمانيا واليابان أو أي بلد صناعي أخر قد تعتبر كبيرة في بلد في طريق النمو كالجزائر مثلا،كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تتباين من فترة إلى أخرى فما يمكن أن نسميها بالمؤسسة الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة ،ويؤثر المستوى التكنولوجي الذي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي.

[1] كمال دمدوم ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج،مجلة دراسات اقتصادية ، العدد02 ،سنة2000 ،ص 158

-**تنوع الأنشطة الاقتصادية**:إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لآخر فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة ، وتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة من قطاع لآخر لاختلاف الحاجة إلى العمالة ورأس المال فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس الأموال ضخمة لإقامة استثماراتها أو التوسع فيها،وتحتاج إلى يد عاملة كثيرة ومؤهلة ومتخصصة الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدماتية ،على الأقل بنفس الدرجة،وعلى المستوى التنظيمي فإن المؤسسات الصناعية تحتاج إلى هيكل تنظيمي أكثر تعقيدا من ذلك المستخدم في المؤسسات التجارية و الخدماتية بغية التحكم في أنشطتها المعقدة وتحديد المهام بدقة للاتخاذ القرارات المختلفة حيث تستخدم المؤسسات الخدماتية والتجارية هيكلا يتسم بالبساطة وسهولة اتخاذ القرار وتوحد جهة إصداره.

-**اختلاف فروع النشاط الاقتصادي**:يختلف النشاط الاقتصادي وتتنوع فروعة فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة التجزئة وتجارة الجملة ،وأيضا على مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية،والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الإستراتيجية الغذائية ،التحويلية....الخ وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو أحد فروعه وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال تجارة التجزئة أو الصناعة الغذائية.

- **العوامل التقنية**:ويتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات،فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحد عملية

الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد،وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة على عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة.

- **العوامل السياسية:**وتتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه وترقيته ودعمه وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والإستراتيجيات والمهتمين بشؤون هذا القطاع.

3. معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة:

رغم الصعوبات التي تواجه عملية وضع تعريف دقيق وشامل لهذا القطاع ،فإن أغلب الدراسات والبحوث التي تمت في هذا الشأن ركزت على ضرورة تحديد ماهية هذه المؤسسات بالاعتماد على مختلف المعايير والمؤشرات في المؤسسة الصغيرة بحسب حجمها وحسب الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات ،ويمكن تمييز نوعين من المعايير للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة من جهة والمؤسسات الضخمة من جهة أخرى ،فالنوع الأول هي المعايير الكمية و التي تقوم على الأغراض الإحصائية والتنظيمية ،حيث تقوم بتسهيل جمع البيانات عن المؤسسات المختلفة ووضع الحدود بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الضخمة مما يساعد الجهات التنظيمية على دعم ومساندة

المؤسسات الصغيرة في تحديد نطاق وكيفية عملها،أما النوع الثاني من المعايير فيعتمد على الفروق الوظيفية وهو يصلح للإجراء التحليل الاقتصادي وتقييم كفاءة المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية[1] وهنالك عدة معايير اعتمد عليها في تعريف المؤسسة الصغيرة وهي:

- **المعايير الكمية:**إن صغر أو تضخم المؤسسة يتحدد بالاستناد إلى جملة من المعايير والمؤشرات الكمية والإحصائية المحددة للحجم ،حيث يسمح استعمالها بوضع حدود بين مختلف أحجام المؤسسات ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى وتضم المؤشرات التقنية والاقتصادية المتمثلة في عدد العمال،التركيب العضوي لرأس المال،حجم الإنتاج والقيمة المضافة بالإضافة إلى حجم الطاقة المستعملة

أما المجموعة الثانية فتشمل المؤشرات النقدية المتمثلة في رأس المال للمستثمر،رقم الأعمال[2] غير أن مسألة الحصول على هذه المعايير تطرح في حد ذاتها بعض المشاكل منها ما هو متعلق بالاختيار المناسب لها ،ثم هنالك الاختلاف الملاحظ في استعمالها من حيث الزمان والمكان ،وغالبا ما يتم تصنيف المؤسسات على أساس عدد عمالتها ،بحجة أن حجم العمالة هو من أسهل المعلومات حصرا من الناحية العددية من جهة والأيسر تحصيلا من جهة أخرى ،وبالرغم من تعدد المعايير الكمية

[1] لخلف عثمان،"واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و سبل دعمها"،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة الجزائر،2004
ص 03

[2] لخلف عثمان"دور ومكانة الصناعات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،فرع التسيير،معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،1994-1995 ،ص 06

،إلا أن معيار عدد المشتغلين يعتبر الأكثر قبولا على المستوى الدولي ،وبصفة عامة يتوقف المعيار المرجح على طبيعة القطاع الذي ينتمي إليه نشاط المؤسسة وعلى غرض التحليل ودراسة نوعية البرامج المقترحة لتنمية المؤسسات الصغيرة حيث يفضل الاعتماد على المعايير المزدوجة والمركبة إذا ما توفرت البيانات والمعلومات التي تمكن من استخدامها بما يتوافق وخصائص المؤسسة.

إلا ان هنالك صعوبات في تعريف المؤسسات الصغيرة باستخدام المعايير الكمية وذلك للاختلاف مستويات النمو بين البلدان ،واختلاف الظروف الصناعية من فرع لأخر وكذلك الاختلاف في الحصيلة المالية بسبب المبيعات من عام لأخر،وبالتالي فإن هذه المعايير وحدها لا تكفي لتحديد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة ،لذلك يجب الاهتمام بالمعايير النوعية كذلك.[1]

- **المعايير النوعية:**والتي بينها استقلالية الإدارة والعمل،حيث ان المدير هو صاحب القرار داخل المؤسسة والذي يتحمل كامل المسؤولية فيما يخص التزامات المشروع تجاه الغير[2] ويطلق على هذا المعيار اسم المعيار القانوني ،حيث أنه طبقا للشكل القانوني يتحدد حجم رأس المال المستثمر وكيفية تمويله حيث ان معظم شركات الأموال تكون أكبر من شركات الأشخاص[3] فغالبا ما تكون ملكية المؤسسات الصغيرة تابعة لقطاع خاص وتكون على شكل مؤسسات أو شركات مالية. وتتميز

[1] سلطاني محمد رشيدي التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع إستراتيجية،2005-2006 ،ص 42

[2] رابح خوني,رقية حساني,آفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر,الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطورها,كلية العلوم الاقتصادية,جامعة سطيف,سنة2003 ,ص 05

[3] عبد السلام ابوقحف,مقدمة في الأعمال,ا لدار الجامعية, الإسكندرية,سنة2004 ,ص 199

المعايير المستخدمة في تحديد تعريف مضبوط للمؤسسات الصغيرة بأنها نسبية وتختلف من بلد لآخر حيث نجد أن غالبية الدول اعتمدت في جل تعارفها على معايير حجم العمالة وقيمة الموجودات بالإضافة إلى حجم المبيعات[1].

[1] كاسر نصر المنصور,شوقي ناجي جواد,ادارة المشروعات الصغيرة,دار الحامد,ط1 ,عمان2000 ,ص41

4. تعار يف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة :

ان اختلاف معايير التصنيف أدى إلى اختلاف التعريف من منطقة لأخرى ومن بلد لأخر ويجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من المصطلحات التي تعبر عن المؤسسات منها المشروعات المؤسسات الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم الأعمال الصغيرة والمتوسطة[1].

حيث أظهرت الدراسات أن هناك ما يتجاوز خمسون تعريفا للمؤسسات الصغيرة والعديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من الأعمال[2]،ويكون التعريف معتمدا بنص قانوني مثل الجزائر أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا الغربية،ومن بعض التعريف للدول عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

- **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة :**

لقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال كما يلي[3]:

المؤسسات الخدماتية والتجارة بالتجزئة.....من 01 إلى 05 مليون دولار أمريكي كمبيعات

مؤسسات التجارة بالجملة.....من 05 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.

[1] غدير أحمد سليمة,تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر,رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية,جامعة قاصدي مرباح ورقلة,2007 ص07

[2] راتشمان دافيد وآخرون,ترجمة رفاعي محمد رفاعي و محمد سيد عبد المتعال,الادارة المعاصرة,السعودية 2001 ,ص143

[3] لخلف عثمان,واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها,مرجع سابق,ص11

المؤسسات الصناعية.....عدد العمال 250 عامل أو أقل.

- **تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة**[1]:ميز القانون الياباني المتعلق بالمؤسسات الصغيرة بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط وذلك ما هو مبين في الجدول رقم(01)

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحولية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	أقل من 100 مليون ين	300 عامل أو أقل
مؤسسة التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	100 عامل أو أُقل
مؤسسة التجارة بالتجزئة والخدمات	أقل من 10 مليون ين	50 عامل أو أقل

Source: BRAIN.D, Les PME en Europe et leur contribution à l'emploi, études documentaire n :4715 .1983 , p :5

من خلال الجدول ميز القانون الياباني المؤسسات الصغيرة على غيرها من المؤسسات بحسب طبيعة نشاطها ،حيث ان المؤسسات ذات الطابع المنجمي و الطاقوي التي يقل رأسمالها 100 مليون ين ،وعدد عمالها 300 أو أقل من ذلك تعتبر مؤسسة صغيرة ،وكذلك الحال مع مؤسسات التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة ،فالتعريف الياباني للمؤسسة

[1] زويتة محمد صالح،اثر التغييرات الاقتصادية في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير قسم علوم التسيير تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر2007 ، ص05

الصغيرة هو عبارة عن كل مؤسسة تشتمل على رأسمال قليل وعدد العمالة بها ضئيل جدا.

- **تعريف السوق الأوروبية المشتركة للمؤسسات الصغيرة**[1]:أمام هذا الاختلاف الذي يتعلق بالتعريف المقدم لهذا القطاع بين الدول الأوروبية,اعتبر هذا القطاع ان المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسة التي تحقق المعايير الآتية:

ـ عدد العمال المشتغلون يصل إلى 500 عامل أو أقل.

ـ يصل حجم الاستثمارات الثابتة فيها الى 79 مليون وحدة نقدية أوروبية أو اقل.

- **تعريف اتحاد بلدان جنوب آسيا للمؤسسات الصغيرة**[2]: لقد أعطى هذا الاتحاد تعريفا حديثا للمؤسسات الصغيرة ،الذي يعتمد على مؤشر العمالة كمعيار أساسي والملخص في الجدول رقم(02) :

عدد العمال	نوع المؤسسات
من 01 الى 10 عمال	المؤسسات العائلية والحرفية
من 11 الى 49 عامل	المؤسسات الصغيرة
من 50 الى 100 عامل	المؤسسات المتوسطة
أكثر من 100 عامل	المؤسسات الكبيرة

[1] نفس المرجع،ص06
[2] نفس المرجع،ص06

- **تعريف الاتحاد الأوروبي**[1]: حدد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة سنة 1996 من طرف الاتحاد،حيث يرتكزون على ثلاث مقاييس للتعريف :

المستخدمون ورقم العمال،الحصيلة السنوية و استقلالية المؤسسة.

. المؤسسة المصغرة : هي المؤسسة التي تشغل أقل من 10 أجراء

. المؤسسة الصغيرة : هي تلك المؤسسة التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 اجيرا وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أوروا.

. المؤسسة المتوسطة : هي تلك المؤسسة التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عامل لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أوروا.

- **تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة:**جاء تعريف المؤسسات الصغيرة في المادة الرابعة من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة رقم 01 . 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 على انها مؤسسة انتاج سلع أو خدمات كلاهما:

. تشغل من 01 الى 250 شخصا.

. لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 500 مليون.

. ان تستوفي معايير الاستقلالية ويتحقق هذا المعيار بنسبة امتلاك رأسمال من طرف مؤسسة او مجموعة مؤسسات اخرى بنسبة 25 بالمائة أو أكثر[2]،حيث قسم القانون

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،تقرير من اجل سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،جوان 2002 ،ص 06

[2] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية،المادة04 من القانون رقم01-18،المؤرخ في 12 ديسمبر 2012 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الجريدة الرسمية،العدد 77 (الجزائر 15 نوفمبر 2001)، ص 05 .

السابق من المادة 5 و6 7 المؤسسات الصغيرة الى ثلاث مؤسسات:صغيرة ومتوسطة ومصغرة وهي كالتالي:

- المؤسسة الصغيرة : هي تلك المؤسسة التي تشغل مابين 10 الى 49 شخص ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 200 مليون دينار.
- المؤسسة المتوسطة:هي تلك المؤسسة التي تشغل مابين 50 و 250 شخص ورقم أعمالها مابين 200 مليون و 2 مليار.
- المؤسسة المصغرة:تشغل من 1 الى 9 أشخاص وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار[1].

5. خصائص المؤسسات الصغيرة:

تتميز المؤسسات الصغيرة بعدة خصائص تمكنها من تحقيق مزايا تنافسية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة والتي تتلخص فيما يلي:

- **سهولة التأسيس** : تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر سهولة انشائها من انخفاض مستلزمات رأسمال المطلوب لإنشائها نسبيا ،حيث انها تستند في الأساس إلى جذب و تفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي حاجيات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي وهذا ما يتناسب والبلدان النامية ،نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل[2].

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية،المواد 5 و 6 و 7 من القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 12 - 12 - 2012،المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسا الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77 (الجزائر 15 - 11 - 2001)ص 06

[2] اسماعيل بوخاوة ، عبد القادر عطوي ، التجربة الجزائرية التنموية واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دورة تدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، سطيف، الجزائر، في 25-28 ماي، 2003 ص04 .

- **الاستقلالية الإدارية :** عادة ما تتركز معظم القرارات الادارية لهذه المؤسسات في شخصية ملاكها،اذ في كثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا مايجعلها تتسم بالمرونة و الاهتمام الشخصي من قبل مالكها ،مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد اهدافها التي يعمل المشروع على تحقيقها،دون ان ننسى سهولة اقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة[1].
- **سهولة وبساطة التنظيم:**وذلك من خلال التوزيع الاختصاصات بين اقسام المشروع،التحديد الدقيق للمسؤوليات توضيح المهام،التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط و الرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ[2].
- **مركز تدريب ذاتي:**تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل ،بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها ،وذلك لمزاولتهم نشاطهم الانتاجي باستمرار وبالتالي يساعدهم ذلك في الحصول على المزيد من التكوين وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا ،فهي تعد ارضية خصبة

[1] نفس المرجع ص04

[2] عبد الرحمن بن عنتر،عبد الله بلوناس، مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطوير قدراتها التنافسية ، دورة حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، الأغواط ، الجزائر، 09/08 أفريل ، 2002 ص04 .

لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات و الاتقان وتنظيم المشاريع الصناعية وإدارتها[1].

- **تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد:**وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها ، وأما خارجيا فنظام معلوماتها يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة ،على مستوى السوق الداخلي يمكن تتبعها بسهولة من قبل المسيرين[2].
- **جودة الإنتاج :** ان التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لمختلف حاجيات المستهلكين،وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في تطوير المنتجات[3].
- **القدرة على تدعيم المؤسسات الكبيرة:**حيث تعتبر المؤسسة الصغيرة سندا هاما وأساسيا للمؤسسات الكبيرة ،وذلك بسبب فاعليتها في تقوية المؤسسات الكبيرة من

[1] نفس المرجع السابق ص04

[2] عبد المجيد قايدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، مجمع الأعمال،مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط ، الجزائر 08-09 أفريل 2002 ص143 .

[3] اسماعيل بوخاوة،عبد القادر عطوي،مرجع سابق، ص4

خلال توفير الاستهلاكيات الوسيطة (التكامل نحو الأمام)وذلك في اطار ما تميز بيه الاقتصاد من خصوصية[1].

- **القدرة على امتصاص البطالة:**عادة ما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على التقنيات ذات الكثافة العمالية وهو ما يسمح برفع قدرتها على توفير مناصب شغل و التقليل من مشكل البطالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة،وقد أثبتت التجارب تفوق المؤسسات الصغيرة في مجال توفير مناصب شغل حيث تم توفير أكثر من 5.8 مليون فرصة عمل في الو.م.أ خلال الفترة 1987 . 1992 في حين أن المؤسسات الكبيرة استغنت عن حوالي 2.3 مليون عامل خلال نفس الفترة[2].
- **القدرة على التأقلم مع المتغيرات البيئية:**تتميز المؤسسات الصغيرة بالقدرة على الاستفادة من مميزات الوضع العالمي الجديد وذلك نظرا للطبيعة المرنة لهذه المؤسسات للتكيف مع المتغيرات المحيطة بها ،حيث أصبحت فرص بقائها ونموها أكبر بكثير من المؤسسات الضخمة(امكانية التحول إلى انتاج سلع وخدمات تتناسب مع متغيرات سوق متطلباته)[3].
- **مستوى التكنولوجيا المستخدمة بسيط :** حيث أن المؤسسات الصغيرة لا تستعمل تقنيات عالية المستوى كون بعض الصناعات التي تنتمي لهذا القطاع لا تستوجب استثمار ذو قيمة مرتفعة كما نجد سهولة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا

[1] هالة محمد لبيب عنبة،ادارة المشروعات الصغيرة في الوطن، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ،مصر، 2002 ص220
[2] رجم نصيب وفاطمة الزهراء شايب،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة، الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، 25 -28 ماي،2003 ، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، 2004 ص80
[3] محمد هيكل،مهارات ادارة المشروعات الصغيرة،مجموعة النيل العربية، ط1 ،القاهرة، 2003 ص16

النوع من المؤسسات الأمر الذي يمكنها من التكيف في شتى الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية [1]

- **اختيار الأسواق:**تتجه المؤسسات الصغيرة إلى الأسواق الصغيرة والمحدودة والتي لا تثير اهتمام المؤسسات الكبيرة[2]،حيث أن درجة المخاطرة في هذه المؤسسات ليست كبيرة ،خاصة مخاطر السوق فالمؤسسات الكبيرة تتحمل أخطارا كبيرة نظرا لحجم استثماراتها وحجم حصتها في السوق.
- **التجـــديد** : ان المشروعات الصغيرة هي المصدر الأساسي للأفكار الجديدة والاختراعات فكثير من براءات الاختراع تعود إلى أفراد و أغلبهم يعملون في مشروعات صغيرة حيث أن هذه المشروعات تتعرض لجملة من التحديث والتجديد أكثر من المؤسسات العامة لأن العاملين الذين يعملون على الابداع والابتكارات الجديدة تؤثر على أرباحهم ويجدون بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل[3].

ويمكن تلخيص خصائص المؤسسات الصغيرة في الجدول حسب مجموعة من الباحثين في هذا المجال.

[1] حجاوي احمد،اشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2010 - 2011 ص 12

[2] كتوشش عاشور،أطرشي محمد،تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف 17 - 18 أفريل، 2006 ص 1034 - 1035

[3] توفيق عبد الرحيم يوسف، ادارة الأعمال التجارية المصغرة، دار الصفاء ،ط 01 ،الأدن 2009 ، ص29

الجدول رقم(3):يوضح أهم خصائص المؤسسات الصغيرة

عبد المجيد قدي 2002	عثمان وعثمان 2003	عفان أبو أحمد 2004	لرقط وآخرون 2003	برنوطي 2005
وسيلة من وسائل خلق العمالة	سهولة التكوين	يديره أصحابه بشكل فعال	انخفاض مستويات رأسمال المطلوب	سهولة وبساطة متطلبات التكوين
التجاوب مع الأسواق صغيرة الحجم	توفير وظائف جديدة	يحمل الطابع الشخصي بصفة كبيرة	استثمار مدخرات المال الخاصة	المرونة العالية
الحاجة القليلة لدراسة السوق	توفير منتجات وخدمات جديدة	يعمل بنطاق محلي الى حد كبير	ملائمة التكنولوجيا المستخدمة لإمكانيات الدول النامية	العوائد المالية الكبيرة
تشجيع الأعمال المتعددة و التخصصات	توفير احتياجات المؤسسات الكبرى	له حجم صغير نسبيا في الصناعة التي ينتمي لها	المرونة في مواكبة التغيرات الحاصلة في الاقتصاد	الحرية لصاحب العمل
تسمح بالنمو المتوازن	تقديم السلع والخدمات الخاصة	يعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية للتمويل		

المصدر : غدير أحمد سليمة ،تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييميه لبرنامج ميدا ،مرجع سابق ،ص11

6. أهداف المؤسسات الصغيرة:

تمثلت أهداف المؤسسات الصغيرة في وضع استراتيجيات تدعم القطاع المؤسساتي لهذه المؤسسات والمتمثلة في:

- التعريف بالمؤسسات الصغيرة وحجمها وف المعايير المحددة ،و كذلك النشاط الذي تنتمي اليه.
- تحديد مختلف المكونات التي تميز المؤسسات الصغيرة وتدابير مساعدتها ودعم ترقيتها.
- تهدف إلى ترقية تنافسية المؤسسات و إشراك السلطات العمومية في تسخير الوسائل الضرورية لذلك.
- إشراك الجماعات الإقليمية في اطار التنمية المحلية من أجل المساهمة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة[1].
- إنعاش النمو الاقتصادي.
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.
- ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري و الاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة.
- تشجيع كل الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة.

[1] علي عبد الله معوقات تنمية الصناعات الصغيرة في البلدان النامية ، رسالة ماجستير ، جامعة الاسكندرية ،كلية لتجارة ، 1990 ، ص 17

- ترقية المنتج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية عن طريق وضع برامج التأهيل المناسبة.
- تحسين أداء المؤسسات الصغيرة.
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات الملائمة لاحتياجاتها.
- ترقية اطار تشريعي وتنظيمي موائم لتكريس روح المقاولاتية وتنمية المؤسسات الصغيرة.
- تحسين الأداء البنكي في معالجة وتمويل المؤسسات الصغيرة.
- تشجيع تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- توسيع مجال منح امتيازات وخدمات عمومية لصالح المؤسسات الصغيرة.
- جلب ورصد التمويلات والقروض الممنوحة للقطاع في اطار التعاون الدولي من اجل توسيع وترقية نسيج المؤسسات الصغيرة من خلال التنسيق بين الوزارة الوصية والهيئات المعنية.
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات او بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين حيث انها تحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.

- اعادة ادماج المسرحين من مناصب عملهم بسبب افلاس بعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص العمالة فيها جراء اعادة الهيكلة او الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض الأنشطة المفقودة.

- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من اجل تركيز طاقتها على النشاط الأصلي حيث بينت دراسة اجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في مجال الإنجاز والأشغال الكبرى انه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة[1].

- تمكين فئات عديدة من المجتمع التي تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية و الادارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

[1] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد ،الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية ، مؤسسات شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2005 ص 46

7. أهمية المؤسسات الصغيرة:

تمثل المؤسسات الصغيرة نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية في العديد من دول العالم ،كما أنها تمثل اللب الأساسي للعمالة ،وتساهم بفعالية في التصدير و زيادة قدرات الابتكار والجدير بالذكر ان المؤسسات الصغيرة تمثل نحو 90 بالمائة من المنشآت في بلدان العالم المتقدم والنامي ، وتتمثل أهمية هذه المؤسسات على المستويين الفردي والاجتماعي في[1]:

- **على مستوى الفرد** : وتتمثل اهميتها في تشبع المؤسسات الصغيرة حاجة أصحابها في اثبات الذات فصاحب المشروع الصغير الناجح يشعر انه انسان استطاع ان يحقق لنفسه ولمجتمعه التقدم والنمو ،ويحقق لصاحبه فرصة لتوظيف المهارات والخبرات العلمية و العملية الموجودة لديه لخدمة مشروعه.
- **على مستوى المجتمع** : وتتمثل أهمية المشروعات الصغيرة ة في انها تغطي جزءا كبيرا من احتياجات السوق المحلي و تساهم الى حد كبير في اعداد العمالة الماهرة و تشارك في حل المشاكل الاجتماعية كالبطالة الى جانب انها تعمل على تحقيق التوازن الاقليمي في ربوع المجتمع من خلال عملية التنمية الاقتصادية و في الانتشار الجغرافي وتحقيق نمط التوازن لجميع أقاليم الدولة وزيادة حجم الاستثمارات في هذه الأقاليم [2].

[1] عبد الستار عبد الجبار موسى ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية ، 2010 ، العدد 34 ص01

[2] نبيل جواد ، ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط1 ،2007 ص 86

وتظهر أهمية المؤسسات الصغيرة في البلدان **النامية والمتقدمة** ايضا من خلال:

. انها تستخدم فنونا انتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل مما يساعد هذه الدول على مواجهة المشاكل الاجتماعية دون تكاليف عالية .

. تتميز المؤسسات الصغيرة بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوت الإقليمي وتحقيق التنمية المتوازنة وخدمة الأسواق المحدودة.

. تقوم المؤسسات الصغيرة بتلبية حاجيات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيل المستهلكين بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة نظرا للاتصال المباشر بين أصحابها والعملاء.

. تقوم المؤسسات الصغيرة بدور هام في تنمية المدن الثانوية مما يساعد على التخفيف من حدة التمركز العمراني الزائد لعواصم الدول ومدنها الرئيسية وهذا بالنسبة الى اهميتها في الدول النامية.

اما في الدول المتقدمة فتتمثل اهمية المؤسسات الصغيرة في:

. التحديد والابتكار ورفع الكفاءة الانتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية وتدعيم الأوضاع التنافسية للدول المتقدمة تجاه الدول الأخرى ،وخاصة الدول حديثة التصنيع.

. تحسين فاعلية الشركات الكبيرة بإعادة النظر في أحجام الوحدات الانتاجية التابعة لها وتجزئتها لوحدات صغيرة ذات كفاءة أعلى وتدعيم روابطها الخلفية والأمامية مع الشركات.

. توفير العديد من فرص العمل الجديدة للحد من مشكلة البطالة الناجمة عن الانتشار السريع للتقنية في مختلف القطاعات.

. الوفاء بالطلب المتزايد على الخدمات و الناجم عن تحسين مستويات الدخول والمعيشة مثل خدمات التركيب والإصلاح والصيانة وكذا الطلب على السلع الاستهلاكية المتخصصة[1] .

بالإضافة إلى أهمية المؤسسة الصغيرة في الدول المتقدمة و النامية تظهر أهميتها أيضا من خلال:

- ✓ قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من المواد الخام المتوفرة ومنتجات الصناعات الأخرى لإنتاج سلع تامة الصنع.
- ✓ سهولة تأسيسها بحيث لا تحتاج الى رأسمال كبير وتساهم في توفير فرص العمل.
- ✓ قدرة هذه المؤسسات على الانتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية المختلفة.
- ✓ قدرتها على التكيف مع المتغيرات المختلفة مثل تركيبة القوى العاملة أو سياسات الانتاج والتسويق.

[1] شبوطي حكيم ، الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ابحاث اقتصادية وادارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكره العدد 03 ،جوان 2008 ص214 - 215

- ✓ تعتبر المؤسسات الصغيرة أداة فاعلة في توسيع القاعدة الانتاجية.
- ✓ دعمها للإنتاج المحلي كون أجور العاملين منخفض.
- ✓ حاضنة للمهارات والإبداعات.
- ✓ عامل مساعد للاستقرار الاجتماعي والسياسي.
- ✓ تغذية المشروعات الكبيرة بالأفكار الجديدة.
- ✓ تتيح المجال أمام الشباب الطموح لتحقيق اهدافه.
- ✓ تساهم في التخفيض من حدة التضخم من خلال توظيف الأموال المعطلة واستخدامها في عملية الانتاج.
- ✓ تساعد على تشغيل المدخرات الشخصية للفرد مما يشكل دعما للاقتصاد الوطني.

أما الأهمية الاجتماعية والثقافية فتتمثل في ان العمل الحرفي والذي يعد النواة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هو انعكاس للازدهار الثقافي في أي مجتمع وهو مناسب طردا مع ثقافة الأمم وازدهارها الاجتماعي والثقافي كما ان المشروعات الحرفية هي الحامل الأمين الموائم للثقافات البشرية والذي غالبا ما يحميها من الاندثار والضياع[1].

[1] بيان حرب ، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد22 ،العدد 02 ، 2006 ص120

خـــلاصة الفصل

ان اعطاء تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة ومقارنتها بين الدول تعتبر مهمة معقدة حيث أن هذه المؤسسات ليست مفهوما مطلقا ولكنه نسبي حيث ان معايير تعريف نطاق أو حجم الأعمال يختلف من دولة إلى أخرى،فهناك من يعرفها على أساس الأصول الكلية أو حجم العمالة أو رقم المبيعات ،وهناك دول يختلف التعريف لديها باختلاف القطاعات ،إلا انه عادة ما تشير المؤسسات الصغيرة على الأعمال التي تمارس نشاطاتها من خلال شخصية معنوية أو طبيعة وقد تشمل عدد من العمال أو لا تشمل وهي تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها ،وتطرقت كذلك إلى خصائص و أهداف المؤسسات الصغيرة دون ان انسى الأهمية لهذه المؤسسات ودورها الهام في تحقيق التطور بسبب قدرتها الهائلة على المزج بين النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل ،حيث اصبح من الضروري وضع استراتجيات عمل لتوجيه هذا القطاع.

وبالرغم من اختلاف التعريف ومحاولة وضع تعريف واحد موحد للمؤسسات الصغيرة إلا ان معظم الباحثين والمختصين أجمعوا على الأهمية البالغة لهذه المشروعات في النهوض بالاقتصاد ودحرجت عجلة النمو نحو الازدهار والرفع من قيمة المؤسسات.

الفصل الثالث

الاستراتجيات الوطنية

تمهيد :

تبنت الجزائر بعد الاستقلال سياسة التنمية الشاملة المستوحاة من التوجه الاشتراكي الذي اعتمدته كمنهج لبناء الاقتصاد الوطني واعتمدت في تحقيق ذلك على سياسة التصنيع الثقيل أي انشاء المؤسسات ذات الحجم الكبير التي كانت تمولها خلال الريع البترولي.

هذه السياسة شهدت الخناق على المؤسسة خاصة واعتبرتها في كثير من الأحيان منبع استغلال ومصدر للهيمنة لهذا انحصرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الصناعات التقليدية والأنشطة ألتجارية لكن هذه السياسة عرفت فشلا كبيرا خاصة خلال الثمانينات وهو ما فرض على الجزائر التخلي التدريجي عن النظام الاشتراكي وتبني نظام اقتصاد السوق ، وهنا طرحت حتمية اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ليتماشى والتحولات الاقتصادية التي عرفها العالم بشكل عام والجزائر بشكل خاص .

في ظل هذه الظروف بدأت الجزائر تهتم أكثر بالمؤسسات الصغيرة نتيجة لقدرة هذه الأخيرة على احداث تغيرات هامة في الاقتصاد الوطني من جهة ومن جهة أخرى بفعل الضغط الذي تمارسه المؤسسات النقدية الدولية عند تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي.

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى التطرق لإستراتيجية المؤسسات الصغيرة في الجزائر بأخذ لمحة تاريخية عنها وواقعها من خلال مراحل تطورها الى جانب دورها التنموي في الجزائر.

1. نبذة تاريخية عن تطور المؤسسات الصغيرة في الجزائر:

تعود نشأة المؤسسات الصغيرة في الجزائر إلى فترة الاستعمار ،حيث لعبت دورا محوريا و فرعيا للشركات الكبرى الفرنسية و مع بداية سنة 1958 وفي اطار المخطط الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة أصبحت هذه المؤسسات تعمل لأجل صناعة محلية تخدم المستدمر وذلك من خلال الأرباح التي تحققها من بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة بالإضافة إلى توفير السلع للمعمرين و الإبقاء على تبعية الاقتصاد الجزائري في حوصلة الاقتصاد الفرنسي[1].

2.واقع المؤسسات الصغيرة في الجزائر:

ويمكن تقسيم مراحل تطور المؤسسات الصغيرة في الجزائر إلى ثلاث مراحل:

- تطور المؤسسات الصغيرة في الفترة 1963 . 1982 :

كان قطاع المؤسسات الصغيرة يتكون بعد الاستقلال من مؤسسات صغيرة وتم اسنادها للجان التسيير بعد رحيل مالكيها الأجانب كما انها ومنذ 1967 اصبحت ضمن أملاك الشركات الوطنية ، حيث تم اصدار القانون الأول للاستثمار في 1963 وهذا لمعالجة عدم الاستقرار المحيط الذي عقب الاستقلال ولم يكن له اثر ملحوظ في تطور المؤسسات الصغيرة ومن ثم ظهر قانون استثماري آخر سنة 1966 ويهدف هذا الأخير إلى تحديد وضعية الاستثمار الخاص الوطني في اطار التنمية الاقتصادية الحيوية.

[1] بوزيان عثمان ، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي جامعة الشلف - الجزائر - 17 - 18 أفريل 2006 ص 767

واعتبرت المؤسسات الصغيرة دائما مكملة للقطاع العام الذي كان له الدور المحرك للسياسة الاقتصادية وتنمية الدولة طبقا للإستراتيجية التنمية المعتمدة على الصناعات المصنعة في الاقتصاد المركزي انذاك وخلال كل هذه الفترة لم تكن هنالك سياسة واضحة اتجاه القطاع الخاص و الذي لم يعرف سوى بعض من التطور على هامش المخططات الوطنية بالإضافة إلى ذلك فإن تشريع العمل كان صارما و الأكثر من هذا فقد تم اغلاق التجارية الخارجية في وجه المؤسسات الصغيرة ،حيث ان هذه الوضعية استوجبت الحذر لرأسمال الخاص المستثمر حسب الظروف التي توجه السياسة، كانت المجالات الخاصة التي تم الاستثمار فيها تحتاج الى تحكم تكنولوجي قليل وتحتاج أيضا الى عدد ضئيل من اليد العاملة المؤهلة بصفة عامة التوجه كان ملائما نحو القطاعات التجارية والخدمات أين استثمر الخواص فيها ،أما في الصناعة فان رأسمال الخاص تبنى استراتيجية لاستيراد المواد الاستهلاكية والنسيج ومواد البناء[1].

- تطور المؤسسات الصغيرة في الفترة 1982 . 1988 :

خلال هذه الفترة بدأت تتضح بوادر المؤسسات الصغيرة في توجيه الأهداف المسطرة والمخطط لها حيث اتضحت هذه الوضعية والتي ترجمت في اطار صدور قانون التنظيم الجديد والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني و القانون الذي يمنح المؤسسات الصغيرة بعض الإجراءات منها :

[1] ناصر دادي غدون عبد الرحمن بابنات،التدقيق الاداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دار المحمدية العامة ، الجزائر 2008 ص 122 - 123 .

. حق التحويل الضروري الذي للحصول على التجهيزات والمواد الأولية.

. القبول المحدد للترخيصات الشاملة وكذلك لنظام الاستيراد بدون دفع.

وفي عام 1983 تم انشاء ديوان للتوجيه لمتابعة الاستثمار الخاص وكان تحت وصاية التخطيط والتهيئة العمرانية في نفس الوقت حيث كان من مهامه الأساسية.

وانطلاقا من سنة 1990 برز تدريجيا مبدأ جديد قائم على الحرية والمساواة في المعاملة لتحقيق التنمية اذ أن المؤسسات الجزائرية العمومية منها والخاصة تتعامل بنفس المعاملة بعد الغاء كل الاحتكارات وتحرير التجارة الخارجية وقد أنشأت الجزائر وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211 . 94 المؤرخ في 18 . 06 . 1994[1] ومن اجل القيام بالتصحيحات الضرورية وإعطاء روح جديدة لترقية الاستثمارات اصدرت السلطات العمومية سنة 2001 قانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة حيث يعرف ويحدد اجراءات التسهيلات الادارية في مرحلة انشاء المؤسسة كما تم انشاء صندوق لضمان القروض المقدمة من طرف البنوك للمؤسسات الصغيرة وتبعت الدولة هذا النهج لمساعدة المؤسسات الصغيرة من أجل النهوض بهذا القطاع وتوجه الجزائر لهذا القطاع يعود الى تميزه بعدة ميزات نذكر منها :

. انها تستعمل تقنيات بسيطة

[1] عبد اللاوي مفيد،جميلة الجوزي، الاجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،جامعة الوادي ـ الجزائر يومي 05 - 06 - 2013 ص 03

. قدرتها على امتصاص العمالة نظرا لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل ، كما انها تمنح فرص العمل للعمال أقل مهارة بالإضافة الى انها اصبحت ملاذا لخريجي الجامعات في ظل تغير مفاهيم العمل الحر وانتشار ثقافة الاستثمار[1] .

. توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو النشاطات التي يمكنها الاستجابة لاحتياجات التنمية وتأمين تكاملها مع القطاع العمومي.

- تطور المؤسسات الصغيرة خلال الفترة 1988 الى غاية يومنا هذا:

مع تفاقم الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالجزائر،تم الاختيار نحو التوجه الى اقتصاد السوق وبالتالي تم وضع أطر تشريعية جديدة بالإضافة الى الاصلاحات الهيكلية ،هذه الأطر وضحت مجموعة من الأهداف العامة تمثلت في تعويض الاقتصاد الموجه باقتصاد السوق والبحث عن استقلالية المؤسسات العمومية وإخضاعها للقواعد التجارية وتحرير الأسعار الى جانب استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر[2]حيث عرفت هذه المرحلة صدور العديد من القوانين التي كان لها انعكاس على واق المؤسسات الصغيرة أهمها قانون رقم 29/88 المؤرخ في 19 . 07 . 1989 الذي وضع احتكار المؤسسات العمومية على التجارة الخارجية وفتح أبوابه على القطاع الخاص وقانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 . 04 . 1990 المتعلق بالنقد والقروض الذي يضم حركات رؤوس الأموال وتشجيع على تشكيل المشروعات دون أي استثناء،بحيث ان غالبية المؤسسات الصغيرة

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سق ذكره ص 126 - 127
[2] ناصر دادي عدون مرجع سبق ذكره ص 125 .

في الجزائر تتشكل من مؤسسات خاصة حيث شهد عدد ها تطورا في بالغ الأهمية ابتداءا من سنة 2005 وذلك بفعل تسهيل اجراءات انشائها[1].

ومن بين انواع المؤسسات الصغيرة في الجزائر والتي تدخل في الاحصاء الذي تقوم به مختلف الهيئات والصناديق الخاصة بتمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي:

1. المؤسسات الخاصة : وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة وتنقسم بدورها الى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية (مهن حرة)
2. المؤسسات العامة : وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة او جزء منها للدولة وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة.
3. الصناعات التقليدية : وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل المهارة،حيث حدث تعديل وزاري فانتقلت هذه المؤسسات الى قطاع السياحة بذلك تكون قد خرجت من الاحصاء العام للمؤسسات الصغيرة ابتداءا من سنة 2010 حيث تم تعويضها بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي

[1] قدي عبد المجيد ،مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر ،مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الوادي الجزائر يومي 18 - 19 أفريل 2012 ص 04 .

الجدول رقم(4):تطور تعداد المؤسسات الصغيرة في الجزائر بين الفترة الممتدة من سنة 2005 الى نهاية السداسي 2013

السنوات	2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013
طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
المؤسسات الخاصة اشخاص طبيعية +	245842	9.05	269806	9.75	293946	8.95	392013	33.36	455398	16.17	482892	6.04	511856	6.00	550511	7.55	578586
نشطات الصناعة التقليدية	96072	10,77	106222	10.56	116347	9.53	126887	9.06	169080	33.25	135623	−19.79	146881	8.30	160764	9.45	168801
المؤسسات العمومية	874	12.34	739	−15.45	666	−9.88	626	−6.01	591	−5.59	557	−5.75	572	2.69	557	−2.62	547
المجموع	342788	9.53	376767	9.91	410959	9.08	519526	26.42	625069	20.32	619072	- 0.96	659309	6.50	711832	7.79	747934

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية،مديرية المنظومات الإعلامية مدونة المؤشرات الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص 03

نلاحظ من خلال الجدول المذكور اعلاه ان عدد المؤسسات الخاصة تمثل الأغلبية ضمن مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأكثر من 74 بالمائة تليها الصناعة التقليدية بأكثر من 99 بالمائة من العدد الاجمالي لهذه المؤسسات ،حيث تبرز الأرقام التطور في عددها خلال الفترة مابين 2005 الى غاية 2014 في الجزائر وذلك نتيجة للتوسعات الحاصلة في انشائها والدعم المقدم من طرف السلطات العمومية لتشجيع القطاع الخاص .

3.الاستراتيجيات المعتمدة من طرف الجزائر لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة :

تسعى الجزائر حاليا إلى إرساء اقتصاد السوق ،هادفة من وراء ذلك إلى رفع القدرة التنافسية للمؤسسات ،المؤسسات الصغيرة وتحسين أدائها الاقتصادي والمالي. وبغية الوصول إلى تحقيق ذلك ،اختارت الجزائر كبقية الدول الأخرى ،إستراتيجية تعتمد على ترقية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تشكل قاطرة لدفع النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية ،وقد تبنت عدة برامج وسياسات من أجل تطويرها وديمومتها في ظل عالم يتميز بالتنافسية والتحولات السريعة ،حيث سنحاول أن ابعاد وأهداف هذه الإستراتيجية.

- أبعاد وأهداف إستراتيجية ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة في الجزائر:

لقد كان لإستراتيجية ترقية دعم المؤسسات الصغيرة التي انتهجتها الجزائر[1] أهدافا وخيارات تسعى إلى تجسيدها عن طريق مجموعة من السياسات والبرامج والإجراءات ،هذه الأهداف والخيارات تجلت فيما يلي:

- هدفت الإستراتيجية إلى التعريف بالمؤسسات الصغيرة وحجمها وفق المعايير المحددة وتحديد موقعها ،وكذلك قطاع النشاط الذي تنتمي إليه ،بالإضافة إلى ديموغرافيتها بمفهوم التأسيس وانتهاء النشاط وتغييره.

- تحديد مختلف المكونات التي تميز المؤسسات الصغيرة وتدابير مساعدتها ودعمها وترقيتها.

-ترتكز سياسات وتدابير المساعدة والدعم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة على دراسات ملائمة تهدف إلى ترقية تنافسية المؤسسات وإشراك السلطات العمومية في تسخير الوسائل الضرورية لذلك.

- إشراك الجماعات الإقليمية في إطار التنمية المحلية من اجل المساهمة في مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة .

- إنعاش النمو الاقتصادي.

- إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي

[1] علي عبد الله ،معوقات تنمية الصناعات الصغيرة في البلدان النامية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الاسكندرية ،كلية التجارة ، 1990 ص 17

– تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.

–ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني التكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة.

– تشجيع كل الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة.

4.الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة في الجزائر :

تؤدي المؤسسات الصغيرة دورا هاما في التنمية من خلال مجموعة من الاعتبارات التي تتعلق بمختلف جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية ونسب توفر عوامل الانتاج والتوزيع المكاني للسكان ونشاطها الاقتصادي حيث سأتطرق الى الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

– **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة على الصعيد الاقتصادي:**

بالرغم من التحديات والعراقيل التي تواجها المؤسسات الصغيرة وخاصة في عصر العولمة التي تعتمد على المنافسة ونظام السوق المفتوح،إلا انها بقيت تحتل الأهمية الأولى في الاقتصاديات الوطنية كونها تعتبر المحرك الرئيسي والمصدر التقليدي لنمو وتطور الاقتصاد حيث لطالما كانت ولازالت أحد أهم روافد العملية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاد الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص وقد شبهها العديد من الباحثين بأنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني خاصة بعد ان اكتسح هذا القطاع

مختلف أرجاء العالم خلال السنوات الأخيرة وبالتالي اصبح يشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني [1].

حيث انها تعتبر أحد مجالات الاهتمام المتزايد في الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة فمن خلال التركيبة المالية والهيكلية والتنظيمية للمؤسسات الصغيرة التي جعلتها ضمن اولويات الإصلاح الجزائري بهدف الوصول الى مستويات معيشية اقتصادية مرجوة وذلك من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي عن طريق احداث قيمة مضافة باستغلال عناصر الانتاج المحدودة التي تتميز بالندرة بالإضافة الى قدرتها على تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق الحضرية والريفية وذلك عن طريق تقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم وهذا راجع الى الخصائص والمميزات التي تؤهلها لاستثمار المزايا لكل منطقة والمساعدة على سد فجوات التنمية في الجزائر بتكلفة محدودة وسرعة متباينة وبالتالي الوصول الى تنمية متوازنة شاملة[2] ،حيث يبرز دورها في :

- المساهمة في زيادة الناتج القومي : فهي تؤدي الى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عمليتي الادخار والاستثمار وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات وبالتالي زيادة الناتج الوطني .

[1] هايل عبد المولى طشطوش ، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية،دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن - عمان ،ط 01 ، 2012 ص 63

[2] مشري محمد الناصر ، دور المؤسسات الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر 2008 - 2011 ص 91

- قيامها بدور الصناعات المغذية أو المكملة للصناعات الكبيرة : فهي تعتبر المصدر الأساسي لتزويد الصناعات الكبيرة ببعض احتياجاتها وكذلك الرافد الذي يصب فيه الصناعات الكبيرة منتجاتها وبهذا فإن المؤسسات الصغيرة تقوم بدور المساعد اذا ما تم توجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة،مما يعزز حالة التكامل الصناعي بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الضخمة ذات الحجم الكبير حيث يتنوع ويتوسع الهيكل الانتاجي لها فضلا عن أن هذه المؤسسات تمثل قيمة لاغنى عنها بالنسبة للمؤسسات الكبيرة.

- تعد وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية : سواء كانت خامات غير مستثمرة أو نصف مصنعة،هذا ما يجعلها وسيلة هامة لتشجيع ودعم الانتاج الزراعي والإنتاج الصناعي على حد سواء واعتمادها على مدخلات الإنتاج المحلية بما فيها الآلات المصنعة حاليا فضلا عن دورها في تنمية وحماية الصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجا لدى شعوب العالم[1] .

- تنميـة الصادرات : تعاني معظم الدول النامية من وجود عجز في الميزان التجاري ويمكنها أن تواجه هذا العجز عن طريق زيادة حجم الصادرات وخفض الواردات وذلك من خلال توفير السلع التصديرية القادرة على المنافسة أو توفير سلع تحل محل السلع المستوردة[2]،حيث قامت الجزائر بوضع استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج

[1] الأخضر بن عمر،علي بالموشي،معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،جامعة الوادي يومي 05 - 06 - 2013 ص 07

[2] فتحي السيد عبـــده أبو أحـمد،الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ، 2005 ص 71

المحروقات تستهدف رفع نسبة الصادرات الوطنية خارج النفط وهذا من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الوطنية ككل،مما يجعلها قادرة على ولوج الأسواق الدولية،حيث بدأ طرح عدة اجراءات تصب في بناء اقتصاد خارج النفط[1].

- تخفيض تكلفة العمل : هنا يمكن الإشارة اليها من جانب صيانة وإعادة انتاج قوة العمل لذلك تندرج ضمن تكلفة العمل والنفقات الاجتماعية التي تخصصها المؤسسات لعمالها،والتي تنتقل الى تكلفة الانتاج،فالمؤسسات الصغيرة باعتبارها مجالا يصعب على العمال التنظيم داخله فهم يقبلون بشروط أقل،مقارنة بالمؤسسات الكبرى،من حيث مستوى الأجور والنفقات الاجتماعية

- استخدام الموارد المحلية : تساعد هذه الصناعات في استغلال الموارد المحلية التي لم تكن مستغلة،فمن المعروف أن طلب المؤسسات الصغيرة على رأسمال هو طلب محدود،ثم ان المدخرات القليلة لدى الأفراد والعائلات قد تصبح كافية لإقامة مشروع من هذه المشروعات المفيدة بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة كما تقوم باستغلال المواد الأولية الموجودة في مناطق معينة وكذا تصنيع المنتجات الثانوية المختلفة من المصانع الكبيرة ،كما تقوم باسترجاع النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع فمثل هذه المسترجعات تكون كمادة أولية تفيد في عملية الانتاج وتعتبر بذلك كاقتصاد لصرف الأموال.

[1] بوسهمين أحمد ، دور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تسيير المؤسسات كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير جامعة الجزائر 03 ، 2011 ص 218 .

- تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد : تعد المؤسسات الصغيرة إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار ،ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد لمجتمع في التنمية وتساعد في إعداد الصناع الحرفيين وتكوين مجتمع صناعي[1].

- **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة على الصعيد الاجتماعي:**

يعد الاستثمار في المؤسسات الصغيرة من اهم محركات التنمية ،وهي تمثل أحد الدعائم الرئيسية لقيام نهضة اقتصادية على المستوى المحلي للاقتصاد أو الإقليمي وبذلك ينظر الى الاستثمار في المؤسسات الصغيرة على انه وسيلة من بين الوسائل للحد من مشكل البطالة نظرا الى توفر مناصب عمل كثيرة به كما انه يعتبر وسيلة لتحقيق عدالة التوزيع والتخفيف من حدة الفقر ونظرا لأهمية هذا القطاع في التنمية المحلية فقد اولت دول كثيرة ومنها الجزائر عناية خاصة له اذ قامت بإنشاء هياكل مؤسساتية للتخطيط والإشراف ، ووضع برامج تنموية حيث وجب الوقوف على الدور الذي تقوم به المؤسسات المصغرة كعنصر فعال في التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة وهذا ما يجعلنا نبين دورها التنموي[2] على الصعيد الاجتماعي من خلال:

[1] شبوطي حكيم ، الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،أبحاث اقتصادية وادارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة ، العدد 03 ، جوان 2008 ص 214 - 215

[2] بوسهمين أحمد، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر،مرجع سبق ذكره ص 211 - 212 .

- خلق فرص عمل جديدة : حيث ان معظم البلدان النامية تعاني من مشاكل البطالة خاصة من الجانب الزراعي وقطاع الخدمات في المدن حيث تستطيع المشروعات الصغيرة أن تلعب دورا هاما في الحد منها وذلك بإقامة مصانع في أماكن وجود البطالة وبذلك تخلق فرصا منتجة للعمل فضلا على أن هذه الصناعات لا تتطلب انفاق مبالغ كبيرة على المرافق العامة كما هو الحال عند اقامة المصانع الكبيرة بالإضافة الى أن هذه المؤسسات تستخدم فنون انتاج بسيطة من النوع الأقل تطورا والذي يستخدم اليد العاملة بشكل مكثف مما يساهم نوعا ما في امتصاص البطالة وفي الحد من النزوح الريفي نحو المدن ، دون ان ننسى دورها في اعداد الرياديين من رجال الأعمال الصغار الذين يشكلون رصيدا بشريا واعدا للمشروعات الكبيرة مستقبلا.

ويزداد دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني باستمرار في الدول النامية،لأنها تكون ذات طاقة عمالية كبيرة أو ذات قدرة استيعاب ضخمة،فهي توفر العمل لجميع الفئات دون استثناء وبالتالي فالمؤسسات الصغيرة تعمق دورها في المبادرة الذاتية وتوجه التوظيف الذاتي حيث انها بمثابة قاعدة للانطلاق والنمو الاقتصادي.

- رفع المشاركة النسوية في النشاط الاقتصادي :ان تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والصناعات الريفية خاصة والتي يتم ممارستها في القرى والأقاليم المختلفة يساعد على رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل النسيج والتطريز حيث يساعد هذا على استغلال طاقتهن والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة

دخلهن ومن ثم يتحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي حيث تشير الدراسات الى أن مساهمة المرأة في هذا القطاع تعد فعالة[1]

- تطوير الفكر المجتمعي : حيث تساعد في تطوير أفراد المجتمع والانتقال بهم الى درجة الاعتماد على الذات وذلك بدلا من الاعتماد على الآخرين،حيث تساعد هذه المنشآت في ظهور التشغيل الذاتي وتناميه فتتطور ابداعات الفرد بعيدا عن التزامه بأنظمة مقيدة وتعليمات تحد من امكانية اعتماد الموظف على أجر أو راتب ،وبالتالي تساهم في تطور مفهوم الريادة في المجتمع وترسيخ قيمه لدى الأفراد وإبعادهم عن الأفكار والركود الى الوظيفة[2].

- محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية : ان المؤسسات الصغيرة يمكن اعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها الى صغار المستثمرين وسعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأكثر احتياجا للنمو والتنمية،الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم الى فرص أكبر في التنمية والتطوير من خلال انعاشها بهذه المشاريع فضلا على احتوائها الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الاصلاح الاقتصادي في كثير من الدول خاصة بعد أن تصدرت هذه القضية منذ بداية عقد التسعينات سلم أولويات الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية .

[1] شبوطي حكيم مرجع سبق ذكره ص 217 - 218
[2] منظمة العمل العربية للتنمية،التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة،مصر،ماي 2007 ص 22

- المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات:تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المجالات الخصبة لتعزيز وتشجيع المواهب والأفكار الجديدة، وفرصة للإبداع والابتكار لأصحاب المبادرات والطموحين من ذوي الكفاءة من خلال توظيف مهارتهم و قدراتهم الفنية وخبراتهم العملية والعلمية لخدمة مشاريعهم [1].

- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة كعنصر من عناصر ضمان الدخل :فبالإضافة الى استقرار العمل في المؤسسات الصغيرة فإنه يستجيب الى متطلبات الفئات الأكثر تعرضا للتهميش والبطالة كالنساء والشباب والمتقدمين في السن وذلك ما يتميز به من مرونة في العلاقات وقلة التدرج الوظيفي.

- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة كعنصر من عناصر إدماج المناطق النائية :

بحيث يساهم في إدماج المناطق النائية في الحياة الاقتصادية فمسألة التطور الإقليمي التي كانت قديمة جدا تطرح في اطار عام وشامل يسعى الى تحقيق التوازن بين الأقاليم.

- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة وتنمية المبادرات الفردية :تسمح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإظهار روح المبادرة وتنميتها وتحمل المخاطر لأن رجل الأعمال الذي يبدأ بالاستثمار في مؤسسة صغيرة ،لابد من مواجهة المخاطر غير المتوقعة مما يتطلب القدرة على التنبؤ بالأحداث واتخاذ القرارات الصحيحة حيالها.

- الاستثمار في المؤسسات أساسي للتنوع الثقافي في الاقتصاد :يهتم العلماء بدور آخر غير ظاهري للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو الدور في تعزيز التنوع

[1] الأخضر بن عمر، مرجع سبق ذكره ص 07

الثقافي والحفاظ عليه،فإذا أخذنا مثلا الجالية الجزائرية التي تعيش في الخارج ففي الشهر الفضيل نجد أن أفراد الجالية يقومون بأعمال صغيرة تخدم الحاجة الخاصة لهم،كإقامة مطعم عربي

أو متجر للمواد التي يحتاجها العرب مثل تحضير الحلويات الرمضانية،فهي بذلك توفر لهم الحفاظ على تراثهم وتقاليدهم وهويتهم الثقافية[1].

[1] بوسهمين أحمد ،الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، مرجع سبق ذكره ص 221 - 223

خـــلاصة الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة في الجزائر وذلك من خلال المراحل المتبعة من خلال الدولة ،وذلك لتحسين قطاع المؤسسات الصغيرة التي كانت تعاني من التجاهل والتهميش ،مما جعل الجزائر تولي أهمية كبيرة للمؤسسات ،باعتبار أنها أداة لتحريك الاقتصاد الجزائري والسعي نحو تطويره نظرا لما تمتاز به من فرص استثمارية كبيرة خاصة بعد الفشل الكبير في انشاء مؤسسات كبيرة ،حيث عملت الجزائر من بداية القرن الماضي على تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة ،كما تطرقنا أيضا الى الاستراتيجية التي اعتمدتها الجزائر لتحسين هذا القطاع ،بالإضافة الى الدور التنموي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة ،وذلك على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي ووجدنا أنها تؤدي دورا هاما في تحقيق التنمية ،فالجزائر أولت جل اهتمامها في هذا القطاع نظرا لنسبة نجاحه في العديد من الدول الاوروبية.

الجانب الميداني

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

تمهيد:

سنعرض في هذا الفصل الإجراءات المنهجية للدراسة والتي تتمثل في المنهج المتبع و تحديد مجتمع البحث والعينة ،والتعريف بأدوات جمع المعطيات.

1.المنهج المستخدم :

بالنظر الى طبيعة الدراسة ،و باعتبار أنها دراسة وصفية اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي ،والمنهج الوصفي هو منهج يتركز على وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية ،وقد يقتصر هذا المنهج على وضع قائم في فترة زمنية محددة أو تطوير يشمل فترات زمنية عدة.

ويهدف هذا المنهج إما الى رصد ظاهرة أو موضوع محدد بهدف فهم مضمونها أو مضمونه ،أو قد يكون هدفه الأساسي تقويم وضع معين لأغراض عملية.

وبشكل عام ،يمكن تعريف هذا المنهج بأنه اسلوب من أساليب التحليل المرتكز على المعلومات الكافية والدقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة ،وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة.

2.حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية :** في شهر أكتوبر 2021 تم فيه تسجيل موضوع الدراسة ،بعد ذلك تم جمع المادة الأولية للبحث ،والتي تمثلت في الاطلاع على الدراسات السابقة والإطلاع الأولي على مجتمع البحث ،و في حدود شهر فيفري تم تحديد الاشكالية وصياغة الفرضيات و بناء أداة جمع المعطيات التي هي الاستمارة ،وتم من خلالها النزول الى الميدان.

اما الدراسة الميدانية فتمت نهاية شهر أفريل وبداية شهر ماي ،وبعد جمع المعطيات تم تحليلها وكتابة التقرير النهائي ،وهذا الى غاية 03 جوان 2022.

-**الحدود المكانية:** تمت الدراسة بولاية المدية ،وهي من المدن الوسطى ،تتربع مساحتها على 8700 كلم 2 ،وتقع على ارتفاع 900 م من سطح البحر ،وتشترك الولاية في الحدود مع العديد من الولايات الوسطى ،يحدها من الشمال : البليدة ،تيبازة ،بومرداس ،ومن الجنوب: الجلفة، تيسمسيلت ،المسيلة،ومن الشرق: البويرة،ومن الغرب:عين الدفلى.

وتتشكل تركيبتها الادارية من 19 دائرة و 64 بلدية و 3 مقاطعات ادارية.

3.مجتمع البحث و العينة:

- مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من مجموع المؤسسات الصغيرة المتواجدة على مستوى ولاية المدية ،والتي تبلغ 6452 موزعة على مختلف القطاعات ،90 مؤسسة في القطاع الزراعي ،و 1880 مؤسسة في القطاع المقاولاتي ،و 808 مؤسسات في القطاع الصناعي ،و 3660 في القطاع الخدماتي ،و 06 مؤسسات في قطاع الخدمات المتعلقة بالصناعة.

العينة:

تم اختيار العينة بطريقة غير احتمالية ،وتمثل ذلك في المعاينة العرضية ،وهي معاينة نطبقها في مجتمع بحث مفتوح وغير محدد العناصر،والمعاينة العرضية تسمى أيضا المعاينة المريحة وهي تقنية نستعملها في حالة ما اذا تعذر علينا تقدير حجم مجتمع البحث وتعذر الاتصال بوحداته كلها او بعضها ،حيث نعتمد أسهل الطرق كي نلتقي بوحدات مجتمع البحث.

وبالنظر للصعوبات التي واجهت الباحث في اعتماد معاينة احتمالية بالرغم من تحقق شروطها ،فقد لجأ إلى المعاينة العرضية ،ومن أهم تلك الصعوبات ضيق فترة

البحث ،وقلة الإمكانيات في الوصول إلى جميع وحدات مجتمع البحث ،لذلك كان اللجوء إلى المؤسسات الأقرب لمقر الإقامة هو الأسهل ،وباعتبار أن البحث الحالي هو تدريب عملي من أجل الحصول على شهادة الماستر ،فقد رأى الباحث أن هذه المعاينة مناسبة لذلك.

تحتوي على 30 مؤسسة ،تم استبعاد 10 منها لعدم قدرتنا على استرجاع الاستمارات الموزعة كاملة ،حيث جرى فعليا تحليل 20 وحدة فقط في الدراسة ، وكانت العينة تحتوي على المؤسسات التالية:

4.وحدات العينة للمؤسسات الصغيرة:

الجدول رقم(5): عدد ونوع ونشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المدية

الرقم	فرع الأشغال	عدد المؤسات الصغيرة والمتوسطة	القطاع
1	الزراعة والصيد	90	الزراعي
2	المباني والأشغال العامة (غير النفطية)	1880	المقاولاتي
3	المناجم والمحاجر	20	الصناعي
4	الصناعات الفولاذية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية	71	
5	مواد البناء والسيراميك والزجاج	78	
6	كيماويات مطاط بلاستيك	53	
7	الصناعات الغذائية الزراعية و التبغ والكبريت	337	
8	صناعة النسيج والجوارب والملابس	42	
9	صناعة الجلود و الأحذية	67	
10	الصناعات الخشبية وطباعة ورق الفلين	127	

11	صناعات مختلفة	13	
12	مساعدي النقل والمواصلات و الاتصالات	509	الخدماتي
13	محلات	1285	
14	الفنادق والمطاعم والمقاهي	536	
15	الخدمات المقدمة للشركات	453	
16	خدمات السوق المقدمة للأسر	834	
17	المؤسسات المالية	17	
18	الأعمال العقارية	26	
19	الماء والطاقة	5	الخدمات المتعلقة بالصناعات
20	الخدمات والأشغال العامة	1	
المجموع		6452	

مصدر: مديرية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية المدية

5.أدوات جمع المعطيات:

اعتمدت على أداة الاستمارة لجمع المعطيات ،وذلك بالنظر الى انها غير مكلفة للجهد و غير مكلفة للوقت خاصة وأن وقت الدراسة الميدانية قصير جدا ،بالإضافة الى أن وحدات العينة هم متعلمون ولديهم مستويات تعليمية مقبولة باستطاعتهم ملأ الاستمارة لوحدهم ،و الاستمارة أو الاستبيان هي مجموعة من الأسئلة يدونها الباحث في استمارة تسمى استمارة الاستبيان ،وتسلم الى الأشخاص الذين تم اختيارهم كعينة لموضوع الدراسة ويطلق عليهم المبحوثين ،وذلك لكي يجيبوا عن الأسئلة بأنفسهم وإعادتها مرة ثانية للباحث.

6.أدوات التحليل الإحصائي:

اعتمدت في الدراسة على أداتين رئيسيتن هما:

- النسبة المئوية : وهي أداة احصائية تقيس وزن الفروق بين البيانات من خلالها نستطيع ان نحدد مستوى التباين في الفروق بين الأرقام.

- برنامج التحليل المسمى بالحزمة الإحصائية للدراسات الاجتماعية **SPSS**: يمثل برنامج الحزمة الاحصائية في العلوم الاجتماعية من أهم وأبرز البرامج التي تهتم بتحليل المعلومات الاحصائية في مجال علم الاجتماع ،ويتم استخدام هذا البرنامج أيضا لتحليل الاستبيانات.

الفصل الخامس

عرض وتحليل معطيات الدراسة

1.توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط وعددها:

توزعت مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية عبر عدة قطاعات انتاجية فمنها صناعي ،زراعي ،مقاولاتي ،خدماتي ،و الجدول الآتي يبين عددها بالإضافة الى توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب قطاع النشاط.

الجدول رقم (6):عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و توزيعها حسب قطاعها

القطاع	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد العمال
زراعي	90	1261
مقاولاتي	1880	12226
صناعي	808	3251
خدماتي	3660	8195
الخدمات المتعلقة بالصناعات	6	232
المجموع	6452	25165

المصدر :مديرية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية المدية

من خلال الجدول ،نلاحظ ان معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اتجهت الى القطاع الخدماتي والتي تمثلت في 3660 شركة ،يليها القطاع المقاولاتي الذي تمثل في 1880 شركة ،اما القطاع الصناعي فاحتوى على 808 شركة ،ويليه القطاع الزراعي بـ 90 مؤسسة ،وفي الأخير قطاع الخدمات المتعلقة بالصناعات المتمثل في 6 مؤسسات فقط .

أما بالنسبة للعمال فنلاحظ أن القطاع المقاولاتي انتسب اليه عدد كبير من العمال تمثل 1226 عاملا ،يليه قطاع الخدمات والذي انتسب اليه 8195 عاملا ،بالاضافة الى قطاع

الزراعة الذي يشتغل فيه حوالي 1261 عاملا ،الى جانب قطاع الخدمات المتعلق بالصناعات الذي انتسب اليه حوالي 232 .

نستنتج من كل ما سبق ان القطاع الزراعي وقطاع الخدمات المتعلق بالصناعات له نسبة قليلة وضعف كبير فيما يخص انشاء المؤسسات الصغيرة والانتساب له ،على غرار قطاع الصناعة و المقاولاتية والخدمات فنجد ان لهم أهمية كبيرة وتظهر بشكل جلي من خلال معطيات الجدول.

2. المحور الأول البيانات الشخصية للعينة:

يتم في هذا الجزء عرض البيانات المتعلقة بالخصائص الشخصية و الوظيفية لعينة الدراسة و تشمل:

الجنس، العمر، مدة الخدمة، المستوى الدراسي.

جدول رقم(7): الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	17	85
	أنثى	03	15
السن	أقل من 30 سنة	15	75
	من 30 سنة إلى 40 سنة	05	25
	ن 40 سنة فأكثر	00	00
المستوى الدراسي	متوسط	3	15
	ثانوي	12	60
	جامعي	5	25
المنصب	مدير	10	50
	مسير	08	40

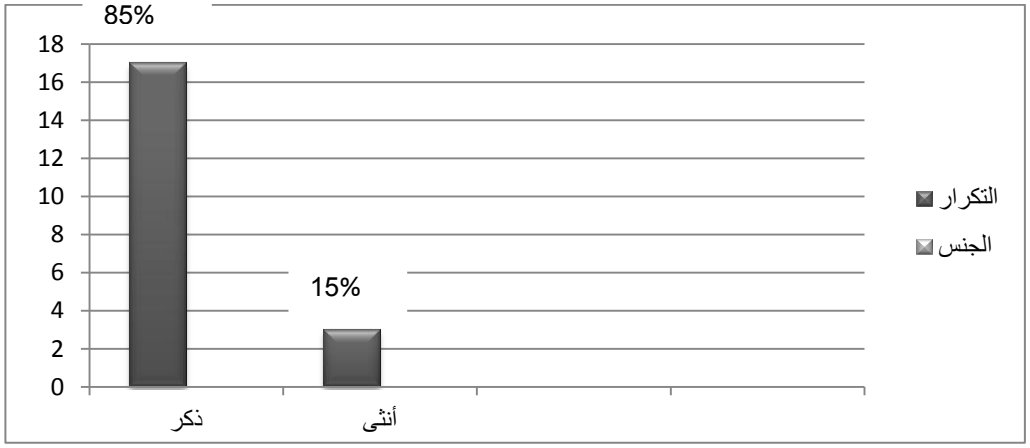
	رئيس	02	10

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى الاستبانة وspss.

سنقوم بتمثيل جدول المتغيرات الشخصية للمؤسسة بالأشكال الموالية على التوالي:

1-الجنس:

الشكل رقم: (1) توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

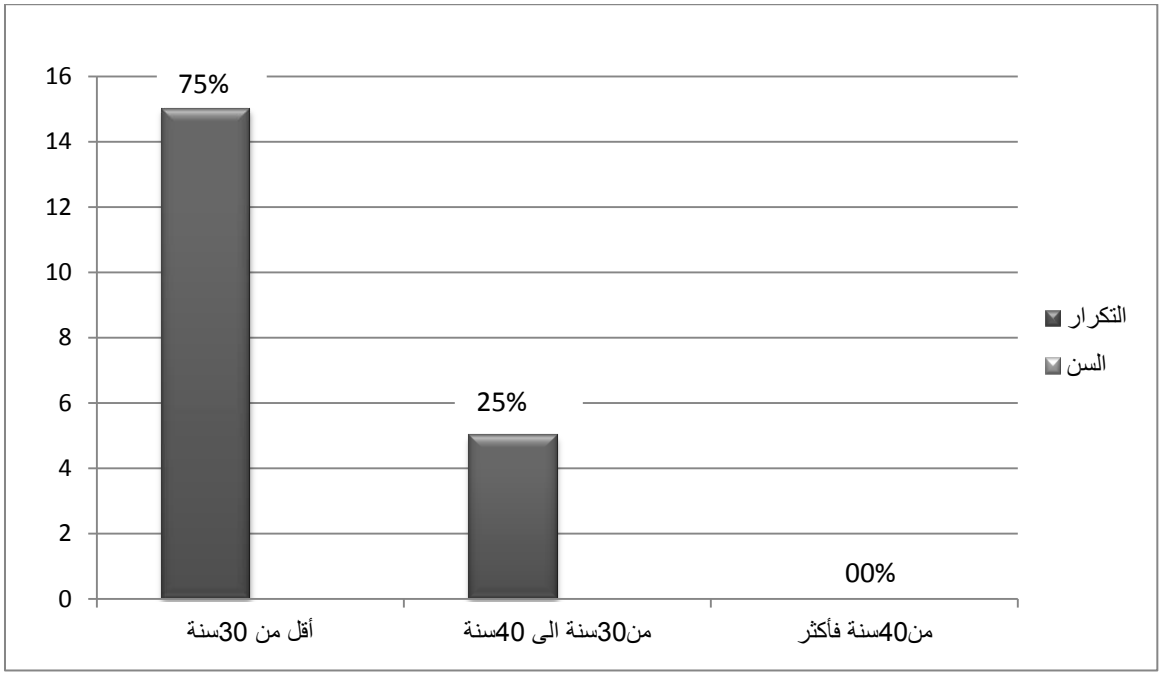


المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى الاستبانة والجدول السابق وspss .

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه، أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث بـ 70%، حيث أن 17 من أفراد العينة الذين أجريت عليهم الدراسة من مجموع 20 فردا هم ذكور أي بنسبة تقدر بـ (85%) وهي الفئة الأكبر، في حين أن 03 منهم هن إناث يمثلن نسبة تقدر بـ (15%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة.

2-السن:

الشكل رقم(2): توزيع أفراد العينة حسب متغير السن



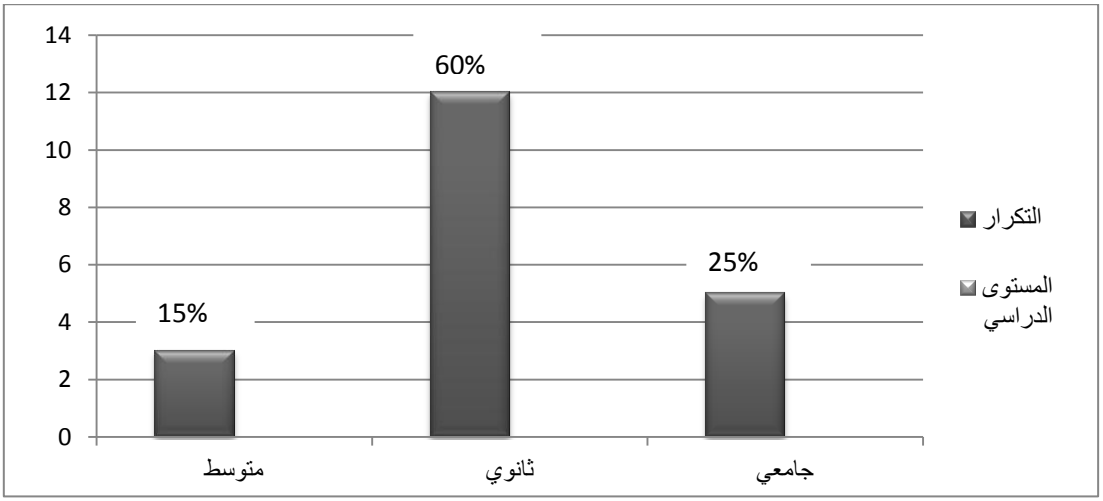
المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى الاستبانة والجدول السابق و spss .

من الجدول والشكل أعلاه فيما يتعلق بفئة العمر، نلاحظ أن الفئة العمرية من [أقل من 30 سنة] قد تحصلت على المرتبة الأولى بتكرار (15) وبنسبة (75%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة، تليها الفئة العمرية

[30-40] و بنسبة مئوية تقدر بـ 25%. أما الفئة المتبقية والمتمثلة في 40 سنة فأكثر تحصلت على نسبة 00%.

3-المستوى التعليمي:

الشكل رقم(3): توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

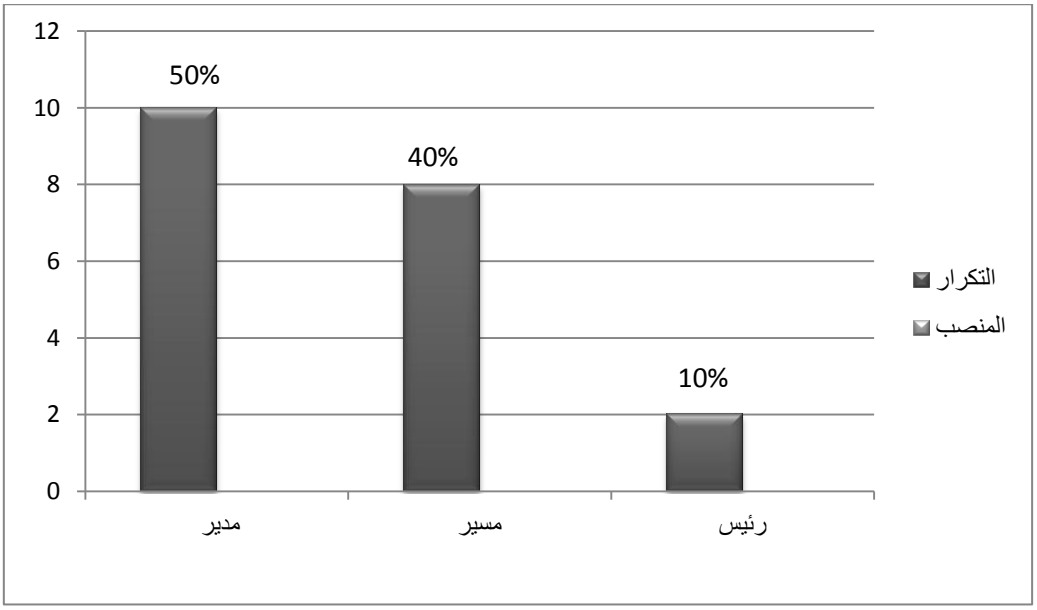


المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى الاستبانة والجدول السابق وspss .

يتضح من الجدول و الشكل أعلاه، أن أكثر المؤهلات المتوفرة في عينة الدراسة هو ثانوي بنسبة تقدر بـ 60% من إجمالي مفردات عينة الدراسة ، ثم يليها مستوى جامعي مايعادل 25%، أما مستوى متوسط فتحصل على نسبة 15%.

4-الوظيفة :

الشكل رقم(4): توزيع أفراد العينة حسب المنصب



المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى الاستبانة والجدول السابق وspss .

يتضح من خلال الجدول و الشكل أعلاه ،أن 10 مفردة من الذين أجريت عليهم الدراسة من إجمالي مفردات العينة هم مدراء بنسبة(50%)، في حين أن 08 مفردة من إجمالي العينة هم مسيرون بنسبة (40%)، أما بالنسبة لمنصب الرئيس فتحصل على تكرار 02 مفردة بنسبة 10%.

3.المحور الثاني واقع المؤسسات الصغيرة بولاية المدية:

لمعرفة ذلك تم تحديد التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الذي يصف العبارات الخاصة بواقع المؤسسات الصغيرة في ولاية المدية ،وقد تم حساب المتوسطات الحسابية لحساب ترتيبات العبارة وفق قيمة المتوسط الحسابي ،إضافة إلى درجة الموافقة ،والجدول الموالي يبين النتائج التالية:

جدول رقم (8) : استجابات عينة الدراسة اتجاه العبارات التي تصف واقع المؤسسات الصغيرة في المدية للمحور الثاني

الرقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
01	هل تلقيتم تكوينا حول نشاط المؤسسة	2.47	0.514	5	متوسطة
02	نوع نشاط المؤسسة	2.85	0.933	3	متوسطة
03	دافع اختيار نشاط المؤسسة	3.05	1.050	2	متوسطة
04	هل المؤسسة في نظركم حققت أهدافها	2.20	0.410	7	متوسطة
05	كيف تقيم نشاط مؤسستكم	3.30	0.571	1	متوسطة

06	**أهداف المؤسسة**	**2.53**	**0.717**	**4**	**متوسطة**
07	**هل واجهتكم صعوبات في إنشاء المؤسسة**	**2.32**	**0.478**	**6**	**متوسطة**
المجموع		**2.6986**	**0.3099**	**_**	**متوسطة**

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى الاستبانة وspss.

- **تتبين نتائج المجموع العام** : أن المتوسط الحسابي الكلي يقدر (2.6986) ،يعني أن أفراد عينة الدراسة يوافقون وبتحفظ على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجب الاعتناء بها، ولكن بتشتت صغير لإجابات أفراد العينة وبانحراف معياري قدره (0.3099) ،وقد جاء المتوسط الحسابي محصورا بين [2.34- 3.66] ، إذا فدرجة الموافقة متوسطة.

-نستنتج من ترتيب قيم المتوسطات الحسابية أن المؤسسات الصغيرة حققت أهدافها، وأن الغاية هي الربح في هذه المؤسسات هو الدافع نحو اختيار نشاطها ،إضافة إلى أن معظم المؤسسات قيد الدراسة هي مؤسسات صناعية ،وبالنسبة لنشاط المؤسسة من حيث النجاح فقد اختلف بين أفراد العينة ،و أن قلة من أصحاب هذه المؤسسات لم تواجههم صعوبات في إنشائها.

4.تحليل نتائج عينة الدراسة:

أ – المحور االثاني: واقع المؤسسات الصغيرة بولاية المدية

- **التكوين ونشاط المؤسسة:**

الجدول رقم(9): اجابات المؤسسات عن السؤال الأول

التكوين حول نشاط المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	9	53
لا	8	47
المجموع	17	100

من خلال الجدول نستنتج أن نسبة الذين كان لهم تكوين حول نشاط مؤسساتهم هو 53%، في حين نرى أن الفئة التي لم تكن لديها تكوين حول نشاط المؤسسة نسبتها 47 %، مما يعني أنهم بادروا بإنشاء مؤسستاهم تحت ضغط إكراهات الفرص الممنوحة فقط، وقد يكون نقص التكوين من أحد أسباب تعثر المؤسسات.

جدول رقم(10): نوع نشاط المؤسسة

نشاط المؤسسة	التكرارات	النسبة المئوية%
صناعي	10	50
خدماتي	3	15
تجاري	7	35
المجموع	20	100

من خلال الجدول نلاحظ ان النشاط الغالب على وحدات العينة هو النشاط الصناعي ،إذ يقدر بنسبة 50%،يليه النشاط التجاري بـ 35 % ،ويليه النشاط الخدماتي بـ 15%،أما باقي النشاطات فلم تظهر في عينة الدراسة ،وهذا يعتبر خللا في المعاينات العرضية ،وهو ما نضع في الاعتبار الانتباه له في دراسات لاحقة.

جدول رقم(11) : دافع اختيار النشاط

دافع اختيار النشاط	التكرار	النسبة المئوية%
نشاط مربح	8	40
قلة المنافسين فيه	5	25
مدعم من طرف الدولة	5	25
نشاط موروث عن الاب	2	10
المجموع	20	100

من خلال الجدول نلاحظ ان 40% من المؤسسات وهي نسبة تشكل الغالبية اختار أصحابها نشاط مؤسساتهم بدافع الربح ،حيث كان اختيارهم مبنيا على دراسة السوق ،بينما رأى 25% منهم أن قلة المنافسة في النشاط أمر مهم ،أما نسبة 25% منهم فكان همهم التدعيم الذي تقدمه الدولة لنشاطهم ،والجدير بالملاحظة هو نسبة 10% من أرباب المؤسسات كان لهم رأس مال مهني سابق استثمروه في اختيار نشاط مؤسساتهم ،إذ كان اختيارهم للنشاط استمرارا لنشاط آبائهم.

من خلال المعطيات نستنتج ثلاثة أنماط للفعل المقاولاتي ،إذ ينبع اختيار نشاط الفئة الأولى والثانية بناء على عقلانية ورشدية في بلوغ هدف ربح المؤسسة من خلال دراسة السوق ومجال المنافسة ،أما اختيار نشاط الفئة الثالثة من منطلق اعتيادي قائم على الاستفادة من الدعم المالي المقدم من طرف الحكومة ،في حين كان اختيار الفئة الرابعة مبنيا على استمرارية نشاط موروث عن الآباء ،وهذا قد يفسر بالقيمة التي يمنحها هؤلاء لحرفة معينة.

جدول رقم(12): تحقيق أهداف المؤسسة

تحقيق أهداف المؤسسة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	16	80
لا	4	20
المجموع	20	100

من خلال الجدول نلاحظ ان 80%من المؤسسات حققت الأهداف المرجوة ،وهذا ما عبرت عنه 16 مؤسسة ،في حين بلغت نسبة المؤسسات والتي يتراوح عددها 4 بـ 20% بأنها لم تحقق أهدافها المرجوة.

السؤال رقم 5 :

جدول رقم(13): تقييم نشاط المؤسسة

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية%
ناجح جدا	1	5
ناجح	12	60
لا أعلم	7	35
المجموع	20	100

من خلال الجدول نلاحظ ان 60% من المؤسسات عبرت بنجاح مؤسساتها والتي بلغ عددها 12 مؤسسة ،في حين بلغت نسبة عدم ابداء اي رأي حول مؤسساتهم بـ 35 والتي بلغ عددها 07 مؤسسات ،في حين قدرت نسبة ناجح جدا بـ 05%.

بالرغم من أن معطيات الجدول رقم 12 توضح أن 20% فقط من المؤسسات لم تحقق أهدافها ،إلا أن الجدول رقم 13 يوضح أن 35% لا يدركون مدى نجاح مؤسساتهم ،وهذا قد يعود ،وفقا لما التمسناه من تردد بعض أصحاب المؤسسات في الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالربح ،ولذلك تم الاستغناء عن 10 استمارات في تحليل المعطيات ،وهو ما يعبر عن هاجس التخوف من إعلان قيمة الأرباح بسبب الضرائب.

جدول رقم(14): أهداف المؤسسة

أهداف المؤسسة	**التكرارات**	**النسبة المئوية%**
تحقيق الربح	13	65
فتح مناصب شغل	5	25
توفير المنتوج للزبائن	2	10
المجموع	20	85

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية المؤسسات كان الهدف الرئيسي لها هو تحقيق الربح والتي بلغت نسبتها 65% ،في حين بلغت نسبة المؤسسات التي كانت تهدف الى فتح مناصب عمل بـ 25%،وتليها في الأخير المؤسسات التي تهدف الى توفير المنتوج للزبون بنسبة قدرها 10%.

جدول رقم(15): صعوبات إنشاء المؤسسة

صعوبات إنشاء المؤسسة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	14	70
لا	6	30
المجموع	20	100

من خلال الجدول نلاحظ بأن معظم المؤسسات واجهت صعوبات في انشاء المؤسسة والتي قدرت نسبتها بـ 70% ،في حين ان قلة قليلة من المؤسسات لم تتلقى صعوبات في انشائها والتي قدرت نسبتها بـ 30% .

ب – المحور الثالث : الصعوبات التي واجهتها المؤسسات الصغيرة بولاية المدية

السؤال رقم 8:

جدول رقم(16) : العراقيل في نشاط المؤسسة

مواجهة العراقيل	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	17	85
لا	3	15
المجموع	20	100

من خلال الجدول نلاحظ ان معظم اجابات المؤسسات كانت لها عراقيل في نشاط مؤسساتهم والتي بلغت نسبتها 85% ،في حين ان قلة من المؤسسات المقدرة نسبتها بـ 15% اجابت بأنها لم تكن لديها عراقيل في نشاطها والتي بلغ عددها 3 مؤسسات.

جدول رقم(17): عراقيل نشاط المؤسسة

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية%
قلة المواد الأولية	1	5
قلة العمال	2	10
تخزين المنتوج	1	5
ارتفاع الضرائب	10	50
قيود قانونية وإدارية	6	30
المجموع	20	100

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم اجابات المؤسسات حول العراقيل كانت ارتفاع الضرائب والتي بلغت نسبتها 50 % ،تليها القيود القانونية والإدارية والتي بلغت نسبتها 30%، في حين أن نسبة 10% من المؤسسات تعاني من ندرة العمال ،فيما كانت نسبة 5% منها تعاني من قلة المواد الأولية وعدم وجود أماكن للتخزين.

جدول رقم(18): تقييم إنتاج المؤسسة

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية%
زيادة مستمرة	11	55
تناقص مستمر	1	5
مضطرب	8	40
المجموع	20	100

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم المؤسسات قيد العينة إنتاجها كان بزيادة مستمرة إذ بلغت نسبة ذلك 55%، في حين نسبة 40% منها إنتاجها مضطرب ،أما نسبة 5% منها فكان إنتاجها في تناقص مستمر.

جدول رقم(19): تغيير نشاط المؤسسة

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية%
التفكير في التغيير	4	20
تغييره فورا	3	15
عدم تغييره مطلقا	13	65
المجموع	20	100

من خلال الجدول نلاحظ ان معظم أصحاب المؤسسات لا يريدون تغيير نشاطهم مطلقا ،إذ أن نسبة ذلك كان بـ 65% ،في حين 20% منهم لهم نية تغيير النشاط إن توفرت الفرصة، أما ما هو مثير للانتباه هو أن 15% منهم ينتظرون الفرصة لتغيير النشاط دون أي تردد، وهذا يعود لعدة اعتبارات أهمها المعيقات فيما يتعلق بندرة المادة الأولية ،وقلة اليد العاملة المؤهلة والتي لها القدرة على التكيف مع ظروف عمل المؤسسات الصغيرة ،إذ غالبا ما تتعرض المؤسسة للتوقف مؤقتا أحيانا ،فيغادرها العمال لأن المؤسسة لا تتكفل بهم أثناء توقفها ،وعند استدعائهم مرة أخرى حين استئناف العمل لن يعودوا ،إضافة إلى الطريقة التي تعمل بها مصالح الضرائب.

ماذا تتوقعون بعد خمسة سنوات من النشاط

جدول رقم(20): توقع مستقبل المؤسسة بعد 5 سنوات

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية%
الاستمرار في النشاط	4	20
تنويع النشاط	11	55
التخلي عن النشاط الحالي واختيار نشاط آخر	5	25
المجموع	20	100

من خلال الجدول يتبين ان 55%من عدد المؤسسات المستجوبة تتوقع التنويع في نشاطها و الدخول في مشاريع أخرى ،فيما يتوقع 20% من المؤسسات الاستمرار في نشاطها ،اما باقي المؤسسات والمقدرة بـ 25% تتوقع التخلي عن انشاط الحالي واختيار نشاط آخر.

جدول رقم(21): عوامل استمرار نشاط المؤسسة

الفئات	التكرارات	النسبة المئوي%
العلاقات مع الزبائن	11	55
خفض الاسعار	4	20
جودة ونوعية المنتج	5	25
المجموع	20	100

حسب الجدول يعتقد 55% من المؤسسات المستجوبة ان استمرار نشاطها موقف على العلاقات مع الزبائن ،فيما يعتقد 20% من المؤسسات ان استمرارها يتوقف على خفض الأسعار ،ويعتقد 25%كذلك من المؤسسات أن استمرارها مرهون بجودة ونوعية المنتج.

جدول رقم(22): زبائن المؤسسة

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية%
مؤسسة عمومية	4	20
مؤسسة خاصة	4	20
مواطنون	12	60
المجموع	20	100

من خلال الجدول نلاحظ أن 60%من عدد المؤسسات المستجوبة ان زبائنهم هم مواطنون ، فيما كانت نسبة 20% من عدد المؤسسات بأن زبائن مؤسساتهم هم مؤسسات عمومية ومؤسسات خاصة .

جدول رقم(23): ارتباط المؤسسة مع مؤسسات أخرى

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية%
لا	5	25
نعم	15	75
المجموع	20	100

من خلال الجدول يتضح ان 75% من عدد المؤسسات انه لديهم ارتباط واتفاقيات مع مؤسسات أخرى باعتبار ان هذه المؤسسات الصغيرة هي الفرع الأساسي للمؤسسات الكبرى وان منتجاتهم تسوق لمؤسسات وطنية ،فيما صرحت 25% من المؤسسات انه ليس لديهم اي اتفاقيات تسويق مع مؤسسات اخرى و تسوق منتجاتها الى مؤسسات محلية لأنها تجد صعوبة في تسويق منتجاتها ،بالإضافة الى ان هذه المؤسسات المستجوبة لم يفكروا في تسوقيها ،حيث صرحوا بأن منتجاتهم لا تسمح بتسويقها.

6.النتائج العامة:

-نستنتج من خلال الجداول أن المؤسسات الصغيرة حققت أهدافها، وأن الربح في هذه المؤسسات هو الدافع نحو اختيار نشاطها ،إضافة إلى أن معظم المؤسسات قيد الدراسة هي مؤسسات صناعية.

- بالنسبة لنشاط المؤسسة من حيث النجاح فقد اختلف بين أفراد العينة ،و أن معظم أصحاب هذه المؤسسات هم مكونين ودارين لنشاط مؤسساتهم.

-نستنتج أن معظم المؤسسات الصغيرة تواجههم صعوبات تتمثل أساسا في ارتفاع الضرائب ،إضافة إلى أن معظم أصحاب هذه المؤسسات لا يفكرون في تغيير نشاطهم مطلقا إذا سنحت لهم الفرصة ،ونلاحظ أن معظم زبائن هذه المؤسسات قيد الدراسة هم مواطنون ومؤسسات خاصة.

-الجدير بالذكر أن هناك مؤسسات ،قد صرح معظم أفراد العينة على ان مؤسساتهم لها اتفاقيات مع مؤسسات فيما يخص تسويق منتجاتها.

خـــلاصة الفصل

من خلال ما سبق نستنتج ان للمؤسسات الصغيرة دور كبير وهام في تحقيق التنمية الاقتصادية ،لذلك فإن الجزائر تسعى الى الاهتمام بمثل هذا النوع من المؤسسات ،حيث انها تكرس جهودها من أجل تنميتها وتطويرها ،وإعطائها دورا اساسيا في النشاط الاقتصادي ،لذلك يتوجب على هذه المؤسسات امتلاك ارادة استراتيجية ورؤية مستقبلية تجعلها قادرة على منافسة المؤسسات في الدول الأوروبية.

غير أنه وحسب الدراسة الحالية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة بولاية المدية فإن الفئة المستجوبة من المؤسسات تسعى الى تطوير منتجاتها وزيادة الربح بالرغم من الصعوبات التي تواجهها من طرف الدولة.

الخاتمة

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدم منها والنامية ,على حد سواء ،وذلك انطلاقا من الدور الحيوي لهذه الصناعات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول أن دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد حقق طفرة نوعية ملحوظة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطبيعتها لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة أو تقنيات معقدة ،مما يجعل تخصصها في مجال محدد والسيطرة عليه أمر في متناول اليد.

أما الجزائر ، وانسجاما مع توجه سياستها الاقتصادية نحو التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي للتنمية الاقتصادية ، وإدراكا منها بأهمية الدور المرتقب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني ،قامت بعدة مبادرات للتشجيع مثل هذه المؤسسات ،نظرا لما يمكن أن تلعبه مستقبلا إذا ما حظيت بالعناية الكافية .

وفي الأخير ان ما توصل اليه من خلال هذه الدراسة هو الجدل الكبير القائم حول التعريف المؤسسات الصغيرة ويرجع ذلك الى اختلاف درجة النمو الاقتصادي للدول وطبيعة النشاطات الاقتصادية اضافة الى تعدد فروع النشاط في نفس البلد ،مما جعل دول العالم تتخذ معايير مختلفة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة من جهة ،ومن جهة أخرى توصلنا الى أهم الخصائص والأهداف التي تميز هذه المؤسسات عن المؤسسات الضخمة الكبيرة كالفاعلية والكفاءة والقدرة على الابتكار،ناهيك عن الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في اقتصاديات دول العالم ،والتي من بينها الجزائر حيث عرفت تطورا ملحوظا في هذا القطاع فقد ساهمت هذه الاخيرة وبشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا.

ومن خلال هذه الدراسة ،نستخلص النتائج التالية:

❖ **نتائج البحث:**

- على الرغم من اختلاف وتباين التعريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة وبالرغم من اختلاف الدول حول اعطاء تعريف موحد لهذه المؤسسات ،إلا انها تتفق في مجملها على أهمية هذا القطاع والدور التنموي الكبير الذي يؤديه على جميع الأصعدة.
- ان من ابرز مقومات وانتشار المؤسسات الصغيرة هي انها لا تحتاج الى رأسمال كبير ،ولا لتكنولوجيا عالية الجودة ،بالإضافة الى تشجيع الدول للقطاع الخاص.

- اصبح الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمشروعات الكبيرة والربط بينهما ركيزة تنموية هامة لمختلف الدول.
- تعمل المؤسسات الصغيرة في عدة قطاعات مختلفة تشمل مختلف الأنشطة الاقتصادية أهمها : الصناعي ،الحرفي ،المقاولاتي ،الزراعي ،الخدماتي.
- تحظى المؤسسات الصغيرة بأهمية بالغة في الدول النامية والدول المتقدمة من خلال قدرتها على التجديد والابتكار ،ورفع الكفاءة الانتاجية ،وتغذي المشروعات الكبيرة بالأفكار الجديدة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- ✓ **الكتب:**

1..كاسر نصر المنصور،شوقي ناجي،ادارة المشروعات الصغيرة،دار حامد ،عمان 2000 .

2.عبد السلام أبو قحف،مقدمة في الأعمال،الدار الجامعية،الاسكندرية 2000 .

3.ريتشمان دافيد وآخرون،ترجمة رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد عبد المتعال، الادارة المعاصرة ،السعودية،2001 .

4.هالة محمد لبيب عنبه،ادارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي ،المنظمة الدولية للتنمية الادارية،القاهرة 2004 .

5.محمد هيكل،مهارات ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة،مجموعة النيل،الطبعة الأولى،القاهرة 2003 .

6.توفيق عبد الرحيم يوسف،ادارة الأعمال التجارية الصغيرة،دار الصفاء،الطبعة الأولى،الأردن 2009 .

7.فتحي السيد عبدو،الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية،مؤسسة شباب الجامعة،القاهرة 2005 .

8.نبيل جواد،ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مجد للمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت–لبنان،لطبعة الأولى 2007 .

9.ناصر دادي عدون،عبد الرحمن بالبنات،التدقيق الاداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،دار المحمدية العامة،الجزائر 2008 .

10.هايل عبد المولى طشطوش،المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية،دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن–عمان،الطبعة الأولى 2012 .

11. .منظمة العمل العربية للتنمية،التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة ،مصر ماي 2007 .

✓ **المذكرات و الرسائل والأطروحة الجامعية:**

12.حداد بخته ،ديناميكية انشاء المؤسسات الصغيرة في الجزائر وبرز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي الجزائري ،دراسة حالة المؤسسات المصغرة ،أطروحة دكتوراه دولة ،جامعة الجزائر 2008.

13.بهدي عيسى ،رسم ملامح نموذج التسيير الاستراتيجي لعينة من المؤسسات الاقتصادية وفق التنظيم الشبكي ،رسالة دكتوراه ،جامعة الجزائر 2004.

14.لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها ،أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة الجزائر 2004.

15.لخلف عثمان، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع تسيير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1994 – 1995.

16.سلطاني محمد رشيدي ،التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد بوضياف ،فرع استراتيجي 2005 – 2006.

17.غدير أحمد سليمة ،تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،دراسة تقييمية لبرنامج ميدا ،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي ورقلة 2007.

18.زويته محمد صالح،أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،رسالة ماجستير في علوم التسيير،جامعة الجزائر 2007 .

19.حجاوي أحمد ،اشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص تحليل اقتصادي ،جامعة أبي بكر بلقا يد ،تلمسان 2010 -2011 .

20.علي عبد الله،معوقات تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الاسكندرية ،كلية التجارة 1990 .

21.مشري محمد الناصر،دور المؤسسات المتوسطة الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر 2008 -2011 .

22.بوسهين أحمد،الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري ،اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ،تخصص تسيير المؤسسات ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 2011 .

23.علي عبد الله ،معوقات تنمية الصناعات الصغيرة في البلدان النامية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الاسكندرية 1991 .

✓ **المجلات:**

24.كمال دمدوم،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الانتاج،مجلة دراسات اقتصادية،العدد 2 ،2000 .

25.عبد الستار عبد الجبار موسى،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد،مجلة العلوم الاقتصادية،العدد 34 ،2010 .

26.شبوطي حكيم،الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،أبحاث اقتصادية و ادارية،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة،العدد 3 جوان 2008 .

27.بيان حرب،دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد 22 ،العدد 2 جوان 2006 .

✓ **الملتقيات والتقارير:**

28.عبد المجيد قدي،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري،مجمع الأعمال،مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية ،الأغواط–الجزائر،8 –9 أفريل 2002 .

29.كتوش عاشور،أطرشي محمد،تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،الشلف يومي 17 –18 أفريل 2006 .

30.بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي،جامعة شلف،الجزائر يومي 17 –18 أفريل 2000 .

31.عبد اللاوي مفيد،جميلة الجوزي،الاجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر،مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي،الجزائر يومي 5–6 ماي 2013 .

32.المجلس الاقتصادي و الاجتماعي،تقرير من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يوم 20 جوان 2002 .

33.قدي عبد المجيد،مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر،مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة الوادي، الجزائر يومي 18-19 أفريل 2012 .

34.الأخضر بن عمر،علي باللموشي،معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها،مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،جامعة الوادي،الجزائر يومي 5-6 ماي 2013 .

✓ **القوانين:**

35.الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية المادة 04 من القانون رقم 01 -18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2012 ،يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الجريدة الرسمية،العدد 77 ،الجزائر 15 نوفمبر 2001 .

✓ **الدورات:**

36.رابح خوني،رقيةحساني،آفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة سطيف،الجزائر يومي 25 -28 ماي 2003 .

37.اسماعيل بوخاوة،عبد القادر عطوي،التجربة الجزائرية التنموية واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات،سطيف،الجزائر يومي 25-28 ماي 2003 .

38.عبد الرحمن بن عنتر،عبد الله بلوناس،مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واساليب تطوير قدراتها التنافسية،الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية،الأغواط،الجزائر يومي 8-9 أفريل 2002 .

39.رجم نصيب وفاطمة الزهراء الشايب،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة،الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية 25 –28 ماي 2003 ،منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي 2004 .

الملاحق

1- ثبات الإستبيان:

Statistiques de fiabilité A

Alpha de Cronbach[a]	Nombre d'éléments
0.75	7

Statistiques de fiabilité B

Alpha de Cronbach[a]	Nombre d'éléments
0.78	10

Statistiques de fiabilité A+B

Alpha de Cronbach[a]	Nombre d'éléments
0.74	17

1-إحصائيات متعلقة بالمتغيرات الشخصية للمحور الأول

Statistiques

		الجنس	السن	المنصب في المؤسسة	المستوى الدراسي
N	Valide	20	20	20	20
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		1,15	1,75	1,60	3,10
Somme		23	35	32	62

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	17	85,0	85,0	85,0
	أنثى	3	15,0	15,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

السن

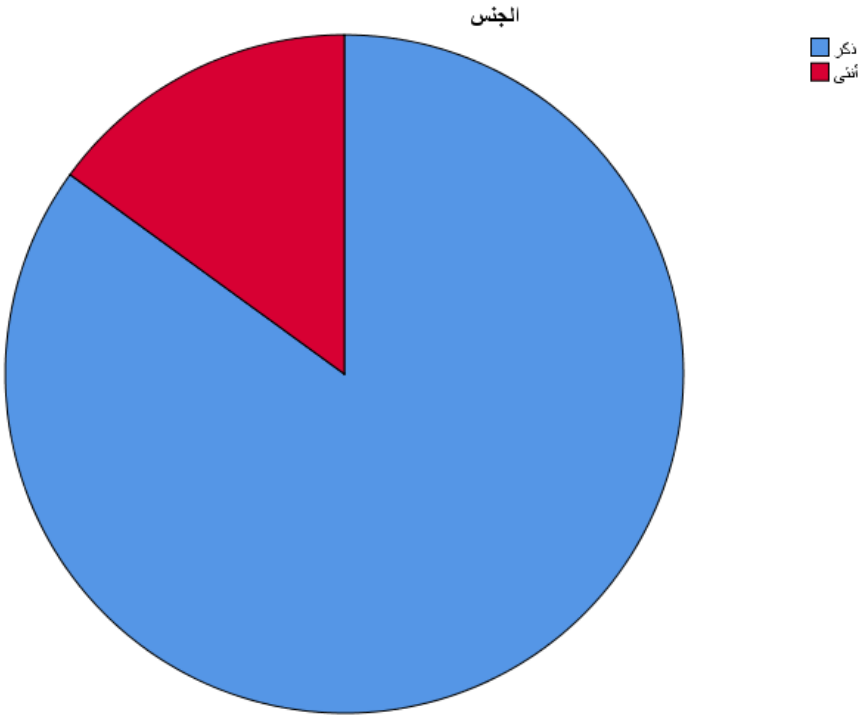
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	5	25,0	25,0	25,0
	30-40سنة	15	75,0	75,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

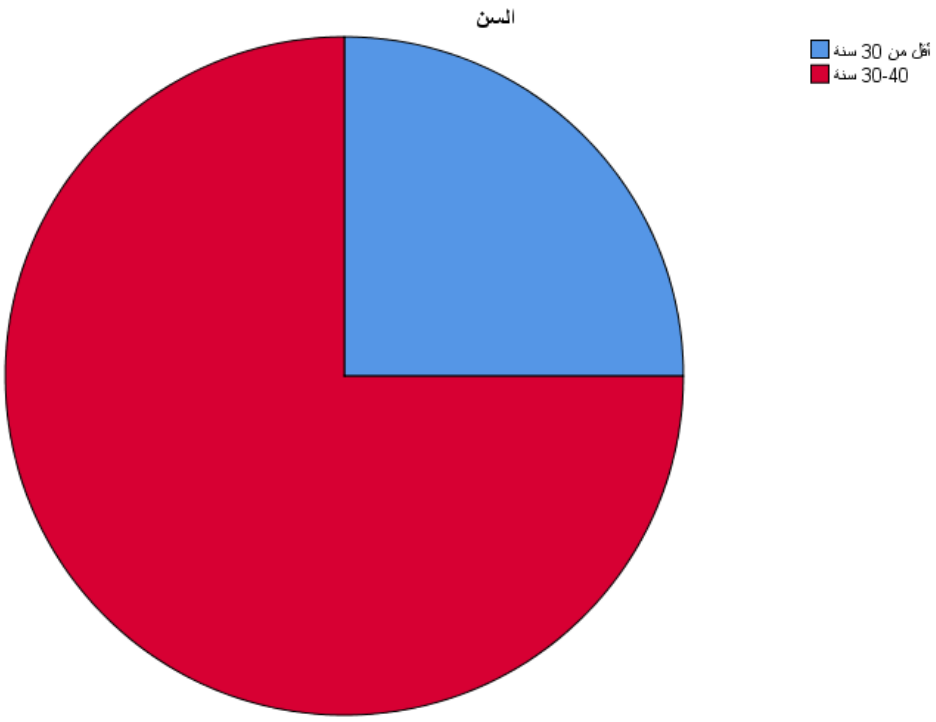
المنصب في المؤسسة

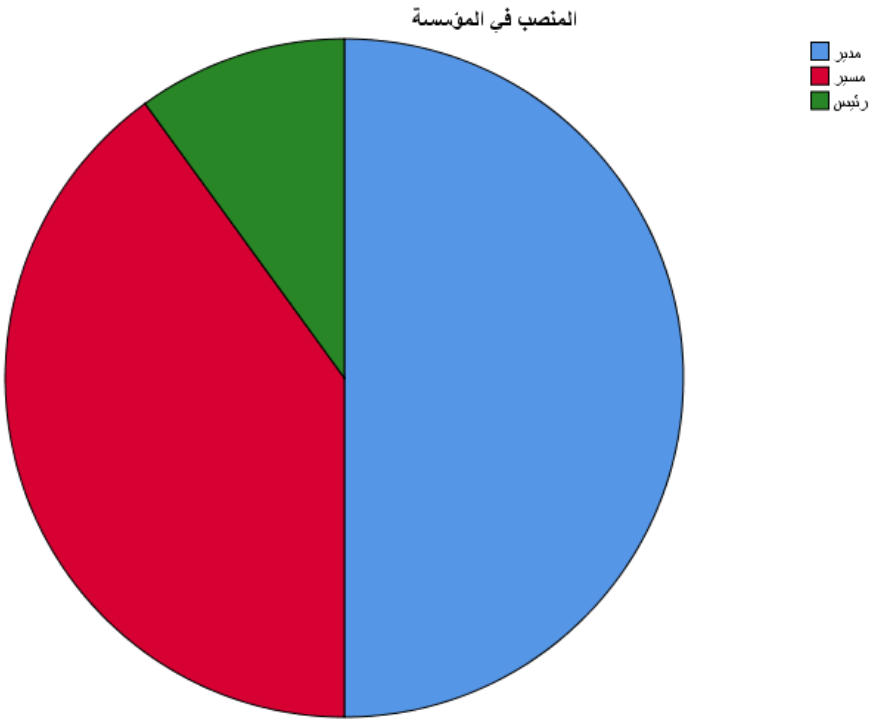
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدير	10	50,0	50,0	50,0
	مسير	8	40,0	40,0	90,0
	رئيس	2	10,0	10,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

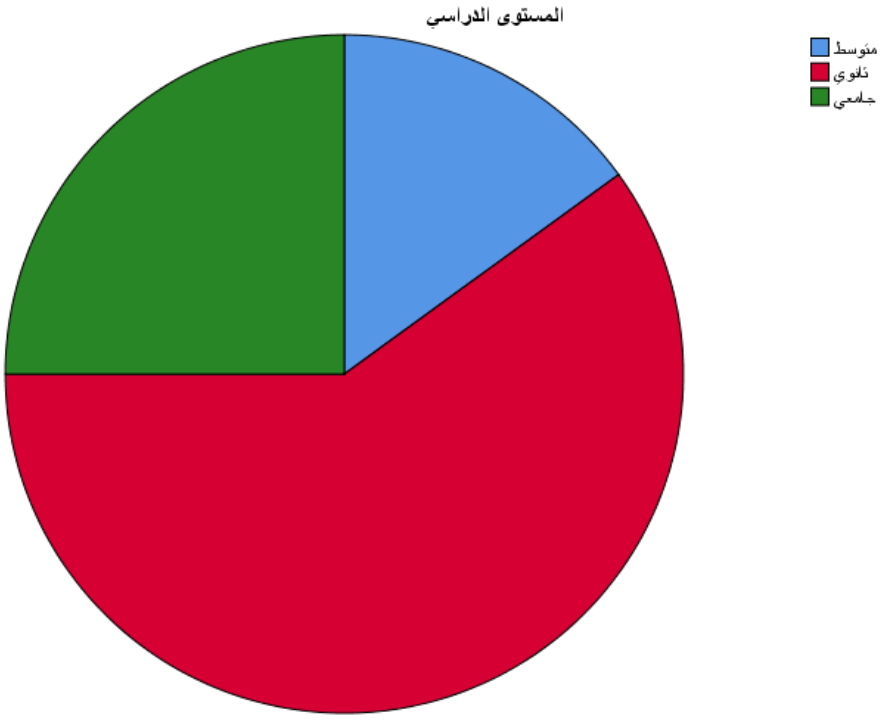
المستوى الدراسي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	متوسط	3	15,0	15,0	15,0
	ثانوي	12	60,0	60,0	75,0
	جامعي	5	25,0	25,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	


الجنس
ذكر
أنثى


السن
أقل من 30 سنة
30-40 سنة


المنصب في المؤسسة
مدير
مسير
رئيس


المستوى الدراسي
متوسط
ثانوي
جامعي

3- إحصائيات متعلقة بالمحور الثاني

Statistiques

		هل تلقيتم تكوينا حول نشاط المؤسسة	نوع نشاط المؤسسة	دافع اختيار نشاط المؤسسة	هل المؤسسة في نظركم حققت أهدافها	كيف تقيم مشاط مؤسستكم	أهداف المؤسسة	هل واجهتكم صعوبات في إنشاء المؤسسة	A
N	Valide	17	20	20	20	20	17	19	20
	Manquant	3	0	0	0	0	3	1	0
Moyenne		2,47	2,85	3,05	2,20	3,30	2,53	2,32	2,6986
Ecart type		,514	,933	1,050	,410	,571	,717	,478	,30999

Somme	25	37	41	24	46	26	25	33,97

هل تلقيتم تكوينا حول نشاط المؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	9	45,0	52,9	52,9
	لا	8	40,0	47,1	100,0
	Total	17	85,0	100,0	
Manquant	Système	3	15,0		
Total		20	100,0		

نوع نشاط المؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	صناعي	10	50,0	50,0	50,0
	خدماتي	3	15,0	15,0	65,0
	تجاري	7	35,0	35,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

دافع اختيار نشاط المؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نشاط مربح	8	40,0	40,0	40,0
	قلة المنافسين فيه	5	25,0	25,0	65,0
	مدعم من طرف الدولة	5	25,0	25,0	90,0
	نشاط موروث عن الاب	2	10,0	10,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

هل المؤسسة في نظركم حققت أهدافها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	16	80,0	80,0	80,0
	لا	4	20,0	20,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

كيف تقيم نشاط مؤسستكم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ناجح جدا	1	5,0	5,0	5,0
	ناجح	12	60,0	60,0	65,0
	لا أعلم	7	35,0	35,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

ما هي أهداف المؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تحقيق الربح	10	50,0	58,8	58,8
	فتح مناصب شغل	5	25,0	29,4	88,2
	توفير المنتوج للزبائن	2	10,0	11,8	100,0
	Total	17	85,0	100,0	
Manquant	Système	3	15,0		
Total		20	100,0		

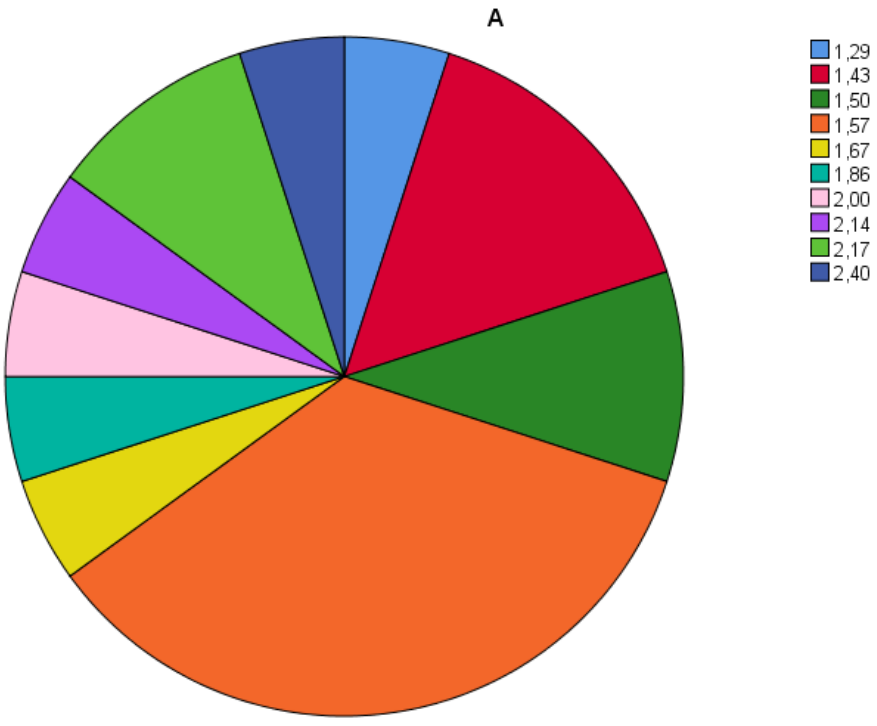
هل واجهتكم صعوبات في إنشاء المؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	13	65,0	68,4	68,4
	لا	6	30,0	31,6	100,0
	Total	19	95,0	100,0	
Manquant	Système	1	5,0		
Total		20	100,0		

A

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,29	1	5,0	5,0	5,0
	1,43	3	15,0	15,0	20,0
	1,50	2	10,0	10,0	30,0
	1,57	7	35,0	35,0	65,0

	1,67	1	5,0	5,0	70,0
	1,86	1	5,0	5,0	75,0
	2,00	1	5,0	5,0	80,0
	2,14	1	5,0	5,0	85,0
	2,17	2	10,0	10,0	95,0
	2,40	1	5,0	5,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	



4- إحصائيات متعلقة بالمحور الثالث

Statistiques

		هل تواجهكم صعوبات في نشاط المؤسسة	إن كانت تواجهكم صعوبات فما هي	كيف تطور إنتاج مؤسستكم	إن توفرت لكم فرصة تغيير نشاط المؤسسة الحالي	ماذا تتوقعون بعد خمسة سنوات من النشاط	حسب خبرتك عل ماذا يتوقف استمرار نشاط المؤسسة	من هم زبائن مؤسستكم	هل مؤسستكم مرتبطة باتفاقيات تسويق منتوجها مع مؤسسات أخرى	إذا كان نعم ماهي	إذا كان لا	B
N	Valide	18	19	20	20	20	20	19	20	5	15	20
	Manquant	2	1	0	0	0	0	1	0	15	5	0
Moyenne		2,06	4,68	2,85	3,45	3,05	2,70	3,37	2,75	2,40	2,67	3,1642
Ecart type		,236	1,455	,988	,826	,686	,865	,831	,444	,548	,724	,34953
Somme		19	89	37	49	41	34	45	35	7	25	43,28

هل تواجهكم عراقيل في نشاط المؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	17	85,0	94,4	94,4
	لا	1	5,0	5,6	100,0
	Total	18	90,0	100,0	
Manquant	Système	2	10,0		
Total		20	100,0		

إن كانت تواجهكم عراقيل فما هي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	قلة المواد الأولية	1	5,0	5,3	5,3
	قلة العمال	2	10,0	10,5	15,8
	تخزين المنتوج	1	5,0	5,3	21,1
	ارتفاع الضرائب	10	50,0	52,6	73,7
	قيود قانونية وإدارية	5	25,0	26,3	100,0
	Total	19	95,0	100,0	
Manquant	Système	1	5,0		
Total		20	100,0		

كيف تقيم إنتاج مؤسستكم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	زيادة مستمرة	11	55,0	55,0	55,0
	تناقص مستمر	1	5,0	5,0	60,0
	مضطرب	8	40,0	40,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

اذا توفرت لكم فرصة تغيير نشاط المؤسسة الحالي هل تغيرونه

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تفكرون في التغيير	4	20,0	20,0	20,0
	تغيروه فورا	3	15,0	15,0	35,0
	لا تغيروه مطلقا	13	65,0	65,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

ماذا تتوقعون بعد خمسة سنوات من النشاط

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	الاستمرار في النشاط	4	20,0	20,0	20,0
	تنويع النشاط	11	55,0	55,0	75,0
	التخلي عن النشاط الحالي واختيار نشاط آخر	5	25,0	25,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

حسب خبرتك عل ماذا يتوقف استمرار نشاط المؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	العلاقات مع الزبائن	11	55,0	55,0	55,0
	خفض الاسعار	4	20,0	20,0	75,0
	جودة ونوعية المنتج	5	25,0	25,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

من هم زبائن مؤسستكم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مؤسسة عمومية	4	20,0	21,1	21,1
	مؤسسة خاصة	4	20,0	21,1	42,1
	مواطنون	11	55,0	57,9	100,0
	Total	19	95,0	100,0	
Manquant	Système	1	5,0		
Total		20	100,0		

هل مؤسستكم مرتبطة باتفاقيات تسويق منتوجها مع مؤسسات أخرى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	5	25,0	25,0	25,0
	لا	15	75,0	75,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

إذا كان نعم ماهي

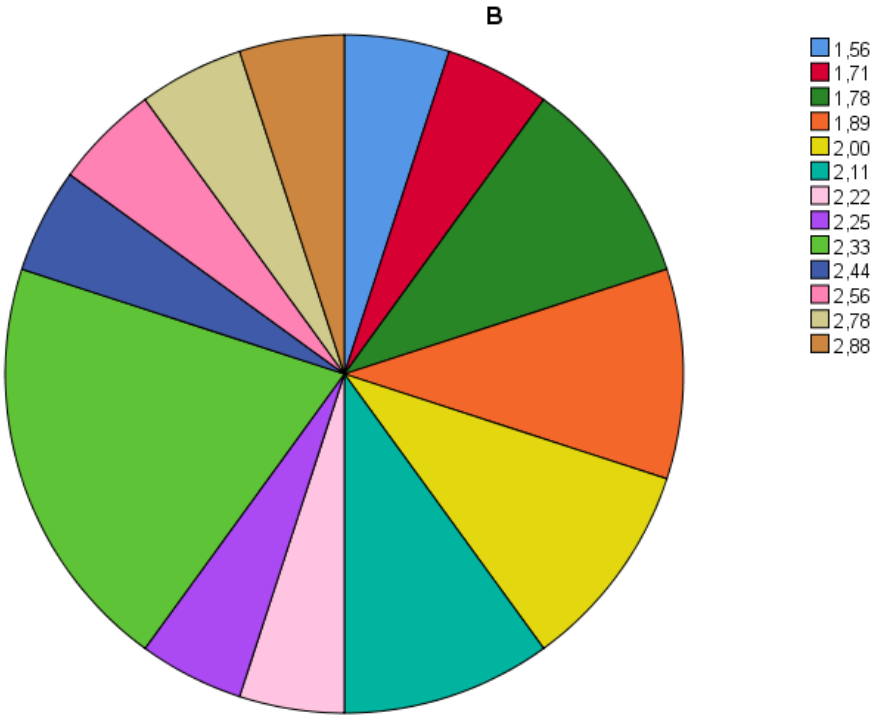
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مؤسسات محلية	3	15,0	60,0	60,0
	مؤسسات وطنية	2	10,0	40,0	100,0
	Total	5	25,0	100,0	
Manquant	Système	15	75,0		
Total		20	100,0		

إذا كان لا لماذا

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لأنكم لا تفكروا في ذلك	7	35,0	46,7	46,7
	لأنكم تواجهون صعوبات في ذلك	6	30,0	40,0	86,7
	قلة منتجاتكم لا تسمح	2	10,0	13,3	100,0
	Total	15	75,0	100,0	
Manquant	Système	5	25,0		
Total		20	100,0		

B

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,56	1	5,0	5,0	5,0
	1,71	1	5,0	5,0	10,0
	1,78	2	10,0	10,0	20,0
	1,89	2	10,0	10,0	30,0
	2,00	2	10,0	10,0	40,0
	2,11	2	10,0	10,0	50,0
	2,22	1	5,0	5,0	55,0
	2,25	1	5,0	5,0	60,0
	2,33	4	20,0	20,0	80,0
	2,44	1	5,0	5,0	85,0
	2,56	1	5,0	5,0	90,0
	2,78	1	5,0	5,0	95,0
	2,88	1	5,0	5,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	



5- الإرتباط بين المحورين

Corrélations

		A	B
A	Corrélation de Pearson	1	,746
	Sig. (bilatérale)		10.295
	N	20	20
B	Corrélation de Pearson	,746	1
	Sig. (bilatérale)	10.295	
	N	20	20

6- معامل الإنحدار:

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,746[a]	,611	,655	,01

a. Prédicteurs : (Constante), A

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,141	1	,141	1,161	,001[b]
	de Student	2,181	18	,121		
	Total	2,321	19			

a. Variable dépendante : B

b. Prédicteurs : (Constante), A

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,693	,444		3,809	,001
	A	,278	,611	,246	1,078	,001

a. Variable dépendante : B

7- اختبار الفروق:

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
الجنس	Intergroupes	1,193	9	,133	,977	,510
	Intragroupes	1,357	10	,136		
	Total	2,550	19			
السن	Intergroupes	1,726	9	,192	,948	,527
	Intragroupes	2,024	10	,202		
	Total	3,750	19			
المنصب في المؤسسة	Intergroupes	3,371	9	,375	,690	,706
	Intragroupes	5,429	10	,543		
	Total	8,800	19			
المستوى الدراسي	Intergroupes	2,276	9	,253	,458	,872
	Intragroupes	5,524	10	,552		
	Total	7,800	19			

جامعة يحيى فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
تخصص علم الاجتماع

إلى السيد مدير مؤسسة:

استمارة الاستبيان

سيدي المحترم بعد التحية والسلام أتقدم الى سيادتكم بهذا الطلب راجين منكم إفادتنا ببعض المعلومات حول واقع مؤسستكم ،وهذا بالإجابة على أسئلة الاستمارة المرفقة ،مع العلم أن إجاباتكم ستندرج في إطار إعداد مذكرة ماستر في علم الاجتماع تحت عنوان : "واقع المؤسسات الصغيرة في الجزائر دراسة بولاية المدية " .

كما نحيطكم علما أن هذه المعلومات لن تستغل إلا لأغراض البحث العلمي. وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير على حسن تعاونكم.

من إعداد الطالب :
ريغي نئيل

تحت إشراف الأستاذ:
محمد بوجطو

- بيانات أولية عن المؤسسة:

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن:

اقل من 30 سنة ☐ من 30 الى 40 سنة ☐ أكثر من 40 سنة ☐

3- المنصب في المؤسسة:

- مدير ☐ - مسير ☐ - رئيس ☐

4.المستوى الدراسي:

- ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

5 - الشهادة المتحصل عليها:.....

.....

6- هل تلقيتم تكوينا حول نشاط المؤسسة؟ نعم ☐ لا ☐

7- سنة إنشاء المؤسسة: .....

8.نوع نشاط المؤسسة:

- صناعي ☐ - خدماتي ☐ - تجاري ☐ - فلاحي ☐

8. دوافع اختيار نشاط المؤسسة:

- نشاط مربح ☐ - قلة المنافسين فيه ☐ - مدعم من طرف الدولة ☐

- نشاط موروث عن الأب☐

- دافعٍ آخر .....

8- كم كان عدد العمال في بداية نشاط المؤسسة؟ :.....

9- كم عدد العمال حاليا في المؤسسة؟ .....

- واقع المؤسسة الصغيرة في الولاية:

1.كيف تقيم نشاط مؤسستكم:

- ناجح جدا ☐ - ناجح☐ - لا أعلم ☐ - غير ناجح ☐

2.هل المؤسسة في نظركم حققت أهدافها؟ - نعم ☐ لا ☐

أ- إذا كان نعم، ما هي هذه الأهداف؟ تحقيق الربح ☐ فتح مناصب شغل ☐
توفير المنتوج للزبائن☐ إجابة أخرى.....

3- هل واجهتكم صعوبات في إنشاء المؤسسة؟ نعم☐ لا ☐

4- إن واجهتكم صعوبات في إنشاء المؤسسة، ما هي؟ .....

.....

.....

5- هل تواجهكم صعوبات في نشاط مؤسستكم؟ نعم ☐ لا ☐

6- إن كانت تواجهكم صعوبات في نشاط المؤسسة، ماهي؟

- قلة المواد الأولية ☐ قلة العمال ☐ تسويق الإنتاج ☐ تخزين المنتوج ☐
- ارتفاع الضرائب ☐ - قيود قانونية وإدارية ☐

- صعوبة أخرى.....

7- كيف تطور إنتاج مؤسستكم؟ زيادة مستمرة تناقص مستمر مضطرب

أ- إن كان الإنتاج في ازدياد، ما هي نسبة الزيادة %؟ .....%

ب- إذا كان الإنتاج في تناقص مستمر، ما هي الأسباب حسب تجربتكم؟ .....

.....

.....

8- إن توفرت لكم فرصة لتغيير نشاط المؤسسة الحالي، هل:

تفكرون في التغيير ☐ تغيروه فورا ☐ لا تغيروه مطلقا ☐

9- ماذا تتوقعون بعد 05 سنوات من النشاط؟

- الاستمرار في النشاط ☐ - تنويع النشاط ☐

- التخلي عن النشاط الحالي واختيار نشاط آخر ☐

- إجابة أخرى.....

10- حسب خبرتك، على ماذا يتوقف استمرار نشاط المؤسسة؟

- العلاقات مع الزبائن ☐ - خفض الأسعار ☐ جودة ونوعية المنتج ☐

- القدرة على اقناع الزبون ☐ - الدعاية والإشهار ☐

- إجابة أخرى .....

11- من هم زبائن مؤسستكم؟

– مؤسسات عمومية ☐ – مؤسسات خاصة ☐ – مواطنون ☐

–إجابة أخرى.....

12– هل مؤسستكم مرتبطة باتفاقيات تسويق منتوجها مع مؤسسات أخرى؟ نعم ☐ لا ☐

13– إذا كان نعم، ماهي؟ مؤسسات محلية ☐ مؤسسات وطنية ☐ مؤسسات أجنبية ☐

14– إذا كان لا، لماذا؟

لأنكم لم تفكروا في ذلك ☐ لأنكم تواجهون صعوبات في ذلك ☐

قلة منتجوكم لا يسمح بذلك ☐ إجابة أخرى،..... .....

15– يمكنكم إضافة انشغالات أخرى تتعلق بمؤسستكم لم تتطرق إليها أسئلة هذا الاستبيان

.....

.....

.....

.....